وزارة التجارة

الشركة العامة لتجارة الحبوب

قسم التخطيط والمتابعة

التحديات الاقتصادية لتجارة الحبوب في ظل الاتفاقية الدولية لمنظمة التجارة العالمية (دراسة تحت المجهر)

اعداد

د.حيدر عبدالامير نعمة

شعبة الابحاث / قسم التخطيط والمتابعة
الاميل
haider_moon@yahoo.com

المقدمة

تعد هذه الدراسة من القلائل في نوعها التي تبحث في الآثار المحتملة على القطاع الزراعي وتحديداً التجارة الزراعية للحبوب في العراق عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لقد قطع العراق متمثلاً بوزارة التجارة أشواطاً في عملية تجارة الحبوب، وتتجسد الآن أمام العراق فرص وتحديات جديدة تفرض تغيير مساره الاقتصادي في تجارة الحبوب بالذات لكي يتوافق مع تطورات الاقتصاد العالمي، وادراكاً من عمل شعبة الابحاث في الشركة العامة لتجارة الحبوب لموضوع التجارة الخارجية في مجالات الحبوب في مادتي(الحنطة والرز) والتي يتمحور في نطاقها عمل الشركة العامة لتجارة الحبوب حيث تساهم التجارة الخارجية بدور كبير في تأمين الاحتياجات الاساسية للمواطنين وتوفير الخزين اللازم منها. حيث لا يخفى أن العراق يواجه في الوقت الحاضر وما يزال تحدياً غذائياً بالغ الاهمية، وكان من ابرز ملامح ذلك التحدي هو قصور انتاجه الغذائي عن تلبية احتياجاته من السلع الغذائية الرئيسة خاصة الحبوب اذ يقوم العراق بأستيراد معظم هذه الاحتياجات من الخارج وذلك لانخفاض انتاجيته منها الامر الذي يشكل تهديداً لامنه الغذائي ومن ثم أمنه القومي، وعلى هذا الاساس فأن قضية وضع آليات في تنمية القطاع الزراعي وتحديثه تعد ذات أهمية استثنائية في ظل الاتفاقية الدولية لمنظمة التجارة العالمية.

وتحتل التجارة الخارجية في الحبوب محور اهتمامات العالم أجمع، ذلك انها تعول كثيراً لتحقيق مكاسب مهمة في مسالة الانضمام الى منظمة التجارة الخارجية(WTO) وبشكل رئيس على مدى امتلاك السلعه لمزايا تنافسية تفوق السلع المثيله لها في السوق العالمية ويبقى وقبل كل شيء الاطار القانوني والمؤسسي الذي يحكم مدى القدرة على النفاذ الى الاسواق فبنود الاتفاق لم تترك مجالا او خيارا لانتاج السلع المصنعة او تسويقها دون ان تحكمها مادة قانونية ، فالحكم ينبغي ان يقوم على اساس النظر الى مجموع الاتفاقات المشمولة التي ينصب عليها مبدأ الارتباط صفقة واحدة كما ان الحكم على اتفاق معين لابد ان يأخذ في الاعتبار ما يعطيه من حقوق بقدر ما يرتبه من التزامات.

مما لاشك فيه أن السياسة الزراعية في العراق هي المسؤولة عن واقع التراجع الحاصل في القطاع الزراعي في العراق منذ عام 2003 وخاصه فيما يتعلق بانتاج محاصيل الحبوب التي تعد من الامور التي تحظى بأهتمام متزايد من قبل الباحثين، ولما كانت انتاجية وحدة المساحة (الغلة) من المؤشرات المهمة والاساسية لكفاءة الاداء في القطاع الزراعي، فضلاً عن أن محصول (القمح والرز) يعد من المحاصيل الاستراتيجية التي تحتل الصدارة في قائمة السلع الاستهلاكية في العراق، فأن دراسة الواقع الانتاجي الزراعي لهذين المحصولين التي تعاني من تدني وتذبذب مستمرين وتشخيص اسباب تدنيها مقارنة بالدول الاخرى وصولاً الى ايجاد افضل السبل لزيادتها وتحسينها يعد مهماً ليتمكن العراق من النهوض بالمقومات التي تمكنه من الدخول الى التكتلات الاقتصادية ومواجهة تحديات الاتفاقيات الدولية كالمنظمة موضوع البحث.

ويل لأمة تآكل مما لا تزرع وتلبس مما لاتنتج

جبران خليل جبران

هدف الدراسة : يهدف البحث الى دراسة وتحليل الاثار المحتملة لانضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي وبالاخص في تجارة الحبوب وانعكاساتها على الامن الغذائي وتحديد أهم التحديات التي بهذا الصدد .

مشكلة الدراسة:

تعرض هذه الدراسة لأحد التحديات الاقتصادية التي تواجه القطاع الزراعي في مجال تجارة الحبوب خاصة في جانبها الغذائي من خلال رصد أهم التغيرات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها العولمة وتحرير الاقتصاد في ضوء التفاعل مع الاتفاقية الدولية لمنظمة التجارة العالمية. وقد ركزت الدراسة بشكل خاص على اشكالية التحديات في ظل ذلك، مبينة ما انبثق عن ذلك من فرص وما نجم عنه من مخاوف وتحديات تتعلق بالأمن الغذائي في العراق.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: ان السياسة المتبعة في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية تكون تاثيراتها سلبية على القطاع الزراعي وتجارة الحبوب في العراق مما يمهد لبروز تحديات اقتصادية تؤدي الى عدم انتفاع البلد من تجارته الخارجية وتزيد من اعتماده على صادرات القطاع النفطي في تمويل استيراداته .

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهجية التحليل الإحصائي الوصفي بالاعتماد على البيانات، المتوافرة عن الإحصاءات الزراعية، ومن اجل التوصل إلى هدف الدراسة تم تقسيمه الى عشرة نقاط اساسية، فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: العراق ومنظمة التجارة العالمية.. بين مسار الانضمام والواقع الزراعي

1. مقدمة عن منظمة التجارة العالمية WTO

منظمة التجارة العالمية واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً حيث نشأت 1995على خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) العالمية[*]في اعقاب الحرب العالمية الثانية، وتتألف المنظمة من أعضاء أصليين، وهم الأطراف المتعاقدة التي وقّعت على ميثاق مراكش والاتفاقات التجارية الملحقة به عام 1994، وقامت بالتصديق عليها وهي أكثر من 140 عضوا يمثلون أكثر من 90% من التجارة العالمية ، بينها حوالي (85) دولة نامية.

ومنظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة بين الأمم، ومهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية، وبكميات محددة ومعروفة، والسيطرة على المنازعات المتعلقة بالتجارة، ومراجعة السياسيات القومية المتعلقة بالتجارة، ومساعدة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب، والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، الا ان فكرة انشاء منظمة التجارة الدولية (wTo) لم يكتب لها النجاح على عكس الصندوق والبنك الدوليين وذلك بسبب الانقسامات الحادة بين الاطراف المتفاوضة .[1]، اما شروط الانضمام لهذه المنظمة فيمكن ايجازها[2] .

أ- يجب على الدوله الراغبة في الانضمام الاقتناع بحرية التجارة .

ب- يجب على الدولة الراغبة بالانضمام وضع اهداف اقتصادية تتماشى مع اهداف المنظمة مثل سياسات التحرير والخصخصة .

ت- يجب على الدولة الراغبة في الانضمام قبول التصنيف الدولي للبلدان (دول نامية ، دول اقل نمواً ، دول في حالة انتقال للاقتصاد الحر ، دول مستوردة للغذاء)

استمرت الجهود من قبل الدول الصناعية ومنها الولايات المتحدة الامريكية للتوصل الى صيغة جديدة تخدم توسعها الصناعي من خلال ايجاد مخرج للتبادل التجاري الدولي فكانت فكرة (الكات) وعلى ضوء ذلك وقع ممثلو (23) دولة في جنيف في 30 تشرين الاول / اكتوبر 1947 الاتفاقية الشهيرة التي عرفت بـ (الاتفاقية الامة للتعريفات والتجارة) والمعروفة اختصارا باسم (الكات) دخلت حيز التنفيذ في كانون الاول / يناير 1947 كبديل لمنظمة التجارة الدولية[3].

---

[*] تتمثل أهم الفروقات بين الكات والمنظمة العالمية للتجارة فيما يلي :

1) الكات تمثل اتفاقية قانونية متعددة الأطراف ، أما المنظمة العالمية للتجارة فهي منظمة عالمية وجهاز للإشراف والمراقبة وحل النزاعات بين الأعضاء.
2) قواعد الكات تطبق بشكل مؤقت أما قواعد المنظمة العالمية للتجارة فهي شاملة ودائمة وبالتالي فإن قواعد الغات لم تكن ملزمة غالبا ، أما قواعد WTO فإنها ملزمة للأطراف ، لأن لها جهاز دائم لحل النزاعات وتسويتها .
3) إن قرارات الكات لم تكن تستلزم إقرارا من السلطات التشريعية للدول الأعضاء، أما قرارات منظمة التجارة العالمية فيتم إقرارها من السلطات التشريعية للدول مما يعطيها أساسا قانونيا راسخا.
4) إن اتفاقية الكات كانت تنظم التعامل في التجارة بالسلع ، في حين أن المنظمة العالمية للتجارة تغطي اتفاقياتها التعامل في السلع والخدمات والملكية الفكرية.

[1] سهيل حسن الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، طبعة دار الثقافة، عمان، 2009 ، ص 87-88 .

[2] عبدالقادر السيد متولي ، الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات، دار الفكر للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2012 ، ص 230 .

[1] احمد ضرار اسماعيل , منظمة التجارة العالمية والعولمة , مجلة المنصور , العدد 6 , كلية المنصور الجامعة , بغداد 2003 , ص 2003 .

بقيام (WTO) كخلف (الكات) لم تعد الأخير اتفاقية منفصلة (مستقلة) بل أصبحت جزءا من (WTO) كما أن (WTO) تتبنى الاهداف الاساسية (الكات) مع توسيع هذه الاهداف لمنح (WTO) صلاحية أوسع لتطلع بدور له اهمية للإيفاء بمتطلبات مرحلة جديدة من التطور على طريق تحرير التجارة الدولية الذي رسمة نظام بريتون – وودز لم تعد (الكات) معه بمستوى تلك المرحلة والمتغيرات التي يمر بها العالم منذ بداية عقد التسعينات[1].

وبهذا السياق، فقد تضمنت الاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية أحكاما خاصة تأخذ بعين الاعتبار توازنا ضروريا بين حماية الإنتاج المحلي وزيادة معدلات التجارة الدولية، وقد نجحت الدول الموقعة على اتفاقية "الجات" في تخفيض التعرفة الجمركية بصفة عامة على المنتجات المصنعة, من متوسط يتجاوز 40 % إلى نحو 5 % حاليا5[2]. إلا أن هذه الاتفاقيات استثنت الزراعة بصفة عامة من أحكامها، وقد ظلت التجارة الدولية عقودا عديدة تعاني من مشاكل كبيرة بسبب ما تطرحه الزراعة من مشاكل، وفي التحولات الاقتصادية الحالية تم تطوير اتفاقيات لتشمل الزراعة وذلك بعد سلسلة من المفاوضات الشاقة، وتتولى منظمة التجارة العالمية إدارة وتنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها، وبميلاد هذه المنظمة تشكل الإطار التنظيمي المؤسسي لتطبيق الاتفاقيات التي حلت محل "الكات" وقد شملت المنظمة ثلاث مجالس هي : مجلس التجارة للسلع ومجلس التجارة للخدمات ومجلس التجارة لحقوق الملكية الفكرية، يضاف إلى المجالس الثلاثة جهاز تسوية المنازعات ونظام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، وتضمنت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حول تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية مجموعة من الأحكام نوجزها فيما يلي:

مجموعة من الأحكام نوجزها فيما يلي[3]:

- تخفيض القيود الجمركية.
- فتح الأسواق أمام الواردات.
- تخفيض دعم الإنتاج.
- التزام الدول المتقدمة بتخفيض قيمة الدعم الكلي بمقدار معين خلال فترة محددة.

نص التقرير الاقتصادي العربي الموحد (سبتمبر/ أيلول 2001) على أنه من المتوقع أن تتأثر أوضاع الزراعة العربية بشكل مباشر عند اكتمال تنفيذ اتفاقيات دورة أوروغواي في عام 2005 , وبخاصة من الجوانب المتصلة بإدخال الزراعة في عملية تحرير التجارة, وتلك المتصلة بتدابير الصحة النباتية وحقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى أمور أخرى تتصل بقواعد المنشأ والفحص قبل الشحن وفي هذا الإطار سنحاول التركيز على بعض النقاط[4]:

1) **ارتفاع أسعار السلع الغذائية:** ان تحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية سوف يسبب ارتفاع أسعار الحبوب الغذائية وكذلك انخفاض الإنتاج الحيواني في دول المجموعة الأوروبية بسبب تخفيض الدعم،

---

[2] أشرف شمس الشين ، التجارة العالمية وعلاقتها بالديون الخارجية والتمويل ، الأسكوا ، نيويورك ، 2003 ، ص 1.

[3] محمد السيد عبد السلام, الأمن الغذائي للوطن العربي, سلسلة عالم المعرفة، 1998 ص 68.

[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2001، ص 54.

[1] المصدر نفسه، ص 54.

وبالتالي تتوقع ارتفاعا في الأسعار العالمية للحوم والألبان. وأغلب النماذج تتوقع ارتفاعا في أسعار معظم السلع الزراعية.

2) **تراجع مؤسسات التمويل وتوفير مستلزمات الإنتاج والتسويق:** المؤسسات سيرفع عنها الدعم الحكومي مما سيؤثر عليها سلبا ولو لبعض الوقت إضافة إلى معوقاتها في السابق وذلك نتيجة مضامين اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

3) ارتفاع أسعار التكنولوجيا الحيوية الحديثة:

وفي ظل تآكل الموارد الطبيعية الزراعية فإن الدول ستصبح مضطرة على الاعتماد وبالأساس على قدرات العلم والتكنولوجيا التي ستشكل فيه التكنولوجيا الحيوية الحديثة من هندسة للوراثة وزراعة الأنسجة وتكنولوجيا المعلومات الدور الأساسي في الارتقاء بإنتاج الغذاء، وتشمل التكنولوجيا الحيوية مدى واسعا من التكنولوجيات الحيوية التقليدية والمستخدمة على نطاق واسع والقائمة على الاستخدام التجاري للميكروبات والكائنات الحبيبية الأخرى والطور الثاني ويشمل زراعة الأنسجة والطور الثالث الهندسة الوراثية، وتفسح التكنولوجيا الحيوية الحديثة مدخلا بعيد الأثر لتحسين المحاصيل الزراعية النباتية وتحسين الإنتاج الحيواني، إلا أنه في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فإن حقوق الملكية الفكرية سوف يكون لها آثر بعيدة المدى خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية الحديثة وعلى وجه الخصوص هندسة الوراثة والتكنولوجيات المتقدمة لزراعة الخلايا والأنسجة سواء للحاصلات النباتية أو الثروة الحيوانية، هذه التكنولوجيا الحيوية الحديثة سترتفع أسعارها وتكلفتها وبصفة خاصة تربية الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية والصناعات الغذائية والبيطرية وغيرها. [1]

2. العراق ومنظمة التجارة العالمية:

انسجاماً مع مقتضيات المرحلة الآنية ضمن التحول التدريجي الذي يشهده العراق في سياسته الاقتصادية والانتقال من الاقتصاد المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق، قرر الانضمام الى منظمة التجارة العالمية – ففي 11 شباط /عام 2004 قدم العراق طلب الانضمام بصفة مراقب في منظمة التجارة العالمية وحصلت موافقة المجلس العام على قبوله.[2]

❖ إجراءات إنضمام العراق الى المنظمة فهي كألاتي: [3]

1. قبول طلب العراق(صفة المراقب) بالاجماع في شباط عام2004 .
2. تم تشكيل اللجنة الوطنيةالمعنية بأنضمام العراق الى المنظمة في2004/6/7 برئاسة وزير التجارة وأعضاء من الوزارات الاخرى رقم الامر (2265) .

---

[2] محمد السيد عبد السلام, مصدر سبق ذكره, ص 73.

[3] شذى خليل ، العراق ومنظمة التجارة العالمية: بين طموح الانضمام وواقع الاقتصاد ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية .

[4] العراق ومنظمة التجارة العالم دائرة العلاقات الاقتصادية(قسم wto)، وزارة التجارة، بغداد، 2009 ، ص12 ،ص14.

3. تم تشكيل فريق العمل الذي يفاوض العراق على الانضمام خلال إجتماع المجلس العام للمنظمة في كانون الاول عام 2004 .
4. قدمت مذكرة العراق الى المنظمة في ايلول عام2005 درست المذكرة وتم تعميمها على الاعضاء وطرحت أسئلة واستفسارات على العراق وتمت الاجابة من قبله.
5. تم تحديد إجتماع فريق العمل الاول لمراجعة مذكرة العراق في 2007/5/25 وحدد فريق عراقي مفاوض لحضور الاجتماع برئاسة وزير التجارة وحضر الاجتماع غالبية الدول الاعضاء في المنظمة وتم طرح الاسئلة والاستفسارات وإنتهى الاجتماع ووصف بالنجاح.
6. تم تحديد الربع الاول من عام 2008 لعقد الاجتماع الثاني لفريق العمل وحددت الشروط المطلوبة من العراق وتمت الاجابة من لبله وسلمت الى المنظمة بتاريخ 2008/1/24 .
7. تم تحديد موعد إنعقاد الاجتماع الثاني في 2008/4/2 وتشكيل فريق عراقي مفاوض ايضاً بنفس التشكلية التي إعتمدت في الاجتماع الاول وتمت مناقشة الاجوبة والملفات التي قدمها العراق بعد الاجتماع الاول، وطلبت رئيسة اللجنة من العراق أن يقدم عروض السلع والخدمات والاجابة على الاسئلة تحضيراً للأجتماع الثالث ولم يتم تحديد موعد الاجتماع لحد الان.

كما أن توافر شروط الانضمام الى المنظمة والتفاوض معها ليس من مهام وزارة التجارة لوحدها وإنما يفترض أن تشارك الوزارات الاخرى ذات العلاقة مثل الزراعة والصناعة والصحة للإهتمام بهذا الموضوع وتوفر التسهيلات اللازمة وغيرها .[1]

ثانياً: الآثار الاقتصادية المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية

إن انضمام العراق إلى(WTO)، لابد أن يحمل في طياته الكثير من التداعيات والآثار الاقتصادية على العراق سواء أكان على المستوى الكُلي أم الجزئي، وعلى المدى القريب أم البعيد، وهذه الآثار تتراوح بين آثار ايجابية وسَلبية .

أ- الآثار الايجابية:

يمكن إيجاز أهم الآثار الايجابية التي ستعود على العراق بالنمو والازدهار كما يراها مؤيدو الانضمام إلىWTO)) بما يلي:

1) من المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الزراعية المستوردة نتيجة لتطبيق أحكام اتفاقية الزراعة المتضمنة تخفيض دعم إنتاج وتصدير هذه السلع، وهذا الارتفاع في الأسعار يدفع بالبعض إلى توقع حدوث آثار ايجابية على صعيد تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلع، القمح بصفة خاصة، وذلك إن إرتفاع الأسعار سوف يُشجع المنتجين العراقيين على زيادة المساحات الزراعية المخصصة للإنتاج الزراعي، فضلاً عن دخول منتجين جدد بهدف الاستفادة من ارتفاع الأسعار، وإن الارتفاع المُتوقع سوف يجعل إستيراداته أكثر كُلفة ومن ثَمَّ

[1] محمد عبد طعيس، أين المصلحة في إنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، النشرة القضائية، العدد(19) ، العراق، 2011 ، ص 3.

فأن الاستيرادات الزراعية ستنخفض إلى الحد الذي يمكن معهُ أن يعود الميزان التجاري للسلع الزراعية إلى وضع التوازن.

2) وفي حالة بقاء العراق خارج إطار مُنظمة التجارة العالمية التي أصبحت تضُم أكثر من 135 دولة وتسيطر على ما يُزيد على90% من التجارة العالمية، فسيكون عرضة للإجراءات الانتقامية، وإن عضويته تُمكنه من حل منازعاته مع الدول بطريقة منصفة.

3) سيؤدي انضمام العراق إلى(WTO) إلى دفع الإنتاج الوطني إلى الأعلى، نتيجة توفير الأسواق الخارجية للمنتجات العراقية، وتمكينه من الاستفادة من مُعاملة الدولة الأكثر رعاية ومن ثَمَّ تحرير الصادرات العراقية من العوائق التقييدية والكُمركية، التي تفرضها الدول الأعضاء في المُنظمة على صادرات الدول غير الأعضاء. [1]

4) من المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الزراعية المستوردة نتيجة لتطبيق أحكام اتفاقية الزراعة المتضمنة تخفيض دعم أنتاج وتصدير هذه السلع وهذا الارتفاع في الاسعار يدفع البعض الى توقع حدوث اثار إيجابية على صعيد التخفيف الاكتفاء من هذه السلع القمح بصفة خاصة وذلك أن ارتفاع الأسعار سوف يشجع المنتجين العراقيين على زيادة المساحات الزراعية المخصصة الإنتاج الزراعي، فضلا عن دخول منتجين جدد بهدف الاستفادة من ارتفاع الأسعار. [2]

ب- **الآثار السَلبية:**

سيواجه القطاع الزراعي نتيجة الإلتزام باتفاقية الزراعة ومحاورها الرئيسية (النفاذ إلى الأسواق، الدعم المحلي وإعانات الصادرات)التحديات الآتية:

1) المرجح أن تكون الآثار المباشرة لتخفيض الدعم الزراعي من قبل الدول الصناعية الكبرى مُتمثلة في ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والمزيد من اختلال الميزان التجاري للسلع الزراعية في العراق لأنهُ وفقاً لاتفاق الزراعة المتضمن في جولة أورغواي فأن الدول النامية مطالبة بتخفيض الرسوم الكمركية أو حجم الدعم المقدم للصادرات وفتح الأسواق أمام الاستيراد، ولا يقتصر تحرير التجارة في هذه المنتجات على تخفيض التعريفات الكمركية بل يشمل أيضاً إزالة القيود الكمية والإدارية، ويعد العراق مستورداً كبيراً للسلع الزراعية، ويعاني من عجز دائم في ميزانه التجاري – الزراعي، إذ انهُ لا توجد صادرات يمكن لها المُنافسة في الأسواق سوى بعض السلع الزراعية الصناعية، إن ذلك يعني إلغاء أي أثر ايجابي للانضمام إلى(WTO) على الصادرات العراقية منها، ومن ناحية أخُرى فان إزالة القيود الكمية يعني أن يتم تحويلها إلى تعريفات مكافئة توفر نفس القدر من الحماية للمنتجات الزراعية في الدول الصناعية، مما قد لا يكون له أثر ملموس على زيادة الصادرات العراقية إلى أسواق الدول المتقدمة حتى بعد خفض التعريفات حسب الاتفاقية الزراعية.

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا و باسمة كزار حسن، الآثار الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في العراق، الحوار المتمدن-العدد: 3626 – 2012.

[2] حمود النجار ، الانضمام لمنطقة التجارة العالمية وتأثيرها على الاقتصاد ، مجلة الثوابت الكويت ، العدد ، 2000، ص 4 .

2) مواجهة سوقا حرة تقوم على المنافسة ببعديها السعري والنوعي، مما يجعل بقاءه ونجاحه مرتبطا بقدرته على المنافسة التي تمكنه من الصمود أمام المستوردات، التي يصبح السوق العراقي مفتوحا أمامها دون أية قيود. [1]

3) ومن جهته اخرى فان بقاء العراق منعزلا عن محيطه الدولي دون توافر مناخ للتفاعل مع الاسواق وتنظيماتها الدولية، ولاسيما منظمة التجارة العالمية، سيكلفه الكثير بسبب فقدانه للمزايا والفرص التنظيمية والمنافع التكنولوجية والقانونية والمجالات الاخرى في الاستثمار والتحكيم وضمان حقوق الملكية الفكرية والتصدي للإغراق السلعي وغيرها، وهي الفرص التي لا يوفرها له الانعزال عن العالم المنظم ولا يمكنه من التحول التدريجي الى مجموعة البلدان المستقرة والقليلة المخاطر والمتطلعة الى التحول نحو الانفتاح على العالم، لا يمكن تحقيقه الا بتوافر القدرة على الاندماج الرسمي للعراق في النظام التجاري العالمي ومؤسساته الممثلة بمنظمة التجارة العالمية ووفق اسس تفاوضية عادلة. [2]

4) إرتفاع أسعار المنتجات الزراعية وخصوصا السلع الزراعية الأساسية، كالحبوب مما يترتب عليه إرتفاع قيمة فاتورة الواردات من هذه السلع إلى حد كبير، وزيادة إختلال الميزان التجاري، وارتفاع تكلفة المعيشة، وإرتفاع كلفة الإنتاج نتيجة خفض الدعم والإنخفاض النسبي في الأسعار، كنتيجة لإزدياد حدة المنافسة المتوقعة في السوق المحلي.[3]

5) إن WTO منظمة امبريالية الطابع، أداة للهيمنة صاغت قواعدها وأحكامها وتولت العمل على فرض وصايتها على التجارة العالمية، دوائر ومؤسسات أمريكية لغرض أيجاد فرصاً ملائمة للتوسع الامبريالي وأنها منظمة وضعت آليات عمل تؤمن مصالح الدول المتقدمة.[4]

6) عدٌ التكنولوجيا كمحدد للقدرات التنافسية حسب ما تشترطWTO يعني تهميش دور الدول الضعيفة باعتبارها دولاً لاتمتلك من التكنولوجيا شيئاً يعطيها القدرة على تطوير قدراتها التنافسية، فهي دول تم تطويرها أساساً بفعل ما تتمتع به من ميزات تنافسية تقليدية.[5]

7) من المتوقع أن تواجه الدول النامية آثاراً سلبية من جراء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي(في القطاع الزراعي)، من أهمها ارتفاع تكلفة الواردات من الغذاء نتيجة للارتفاع المتوقع في الأسعار، بسبب انخفاض الدعم الحكومي.[6]

ثالثاً : التحديات المحتملة على القطاع الزراعي:

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا و باسمة كزار حسن، مصدر سابق .

[2] سليمان باروك، المديونية وانعكاساتها على التشغيل والتنمية، بدون دار نشر، ص 13.

[3] نبيل جعفر عبد الرضا و باسمة كزار حسن، مصدر سابق .

[4] ارفيند باناجاريا، شرق أسيا: أهي كتله تجارية جديدة ؟، مجلة التمويل والتنمية، مارس، 1994 المجلد، العدد1 ،ص18.

[5] جيسوس سياد، نتائج جولة الاورغواي، (ندوة) آثار اتفاقية الجات على البلاد العربية، 17-18 كانون الثاني، 1995، الكويت، ص6.

[1] جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، مركز ودراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص287.

وبالنسبة للعراق فقد حاول إصلاح هذا القطاع عن طريق إدخال تعديلات عديدة على السياسة الزا رعية، إلا أنها لازالت تعاني من التبعية الغذائية بالرغم من الإمكانيات التي تمتلكها، ويعد العراق مستوردا صافيا للمنتوجات الزراعية(*)

يعد قطاع الزراعة في العراق رهين الظروف المناخية، كمأ أن قيمة الدعم الحكومي له لايتجاوز% 1.1 ، وبالتالي أي اتفاق إلغاء الدعم ستترتب عنه أثار سلبية وخيمة خاصة على المدى القصير، يمكن حصرها فيما يلي:

أ. من المتوقع أن يكون لتخفيض الدعم الزراعي بموجب الاتفاقية الزراعية أثار مباشراً على تجارة الحبوب في العراق، إذ سيؤدي انخفاض الدعم الزراعي إلى ترك الأراضي الزا رعية مما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج العالمي الأمر الذي يؤدي بدوره إلى التقليل في حجم المنتجات الزراعية وهو ما يعمل على ارتفاع أسعار الواردات من المنتجات الز ا رعية، وباعتبار العراق واحد من الدول المستوردة للمواد الغذائية، فإن هذا ما سيعمق من العجز الذي يشهده الميزان الزراعي؛

ب. يترتب على انضمام العراق إلى المنظمة العالمية للتجارة، دخول منتوجات زراعية أجنبية للحبوب إلى السوق العراقي، بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي، وتجعل المنتوج المحلي غير قادر على المنافسة. (1)

ت. نصت المادة الثامنة من الاتفاق متعدد الأطراف حول تجارة المنتجات الزراعية" على ضرورة تقليص الدعم المقرر للصادرات الزراعية، لأنه يخل بشروط المنافسة التي تقوم عليها النظام التجاري العالمي . وتقليص الإعانات يعني زيادة كلفة الإنتاج وما يترتب عنها من ارتفاع أسعار السلع الزراعية عند تصديرها ، فيتضرر المستهلكون أصحاب الدخول الضعيفة في الدول المستوردة وعلى راسها الدول النامية على صعيد منظمة التجارة العالمية لا توجد معالجة حقيقية لهذه المشكلة، ويتضح ذلك في الاتفاق متعددة الأطراف حول الإجراءات المتعلقة بالآثار السلبية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية على البلدان النامية، يدعو هذا الاتفاق الى ضرورة تقديم المساعدة اللازمة لمواجهة هذه المشكلة. لأنه على هذا الأساس سوف يفضى هذا التحرير إلى تفاقم المديونية الخارجية بسبب تزايد القروض الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي وإلى تزايد التبعية الغذائية الخارجية.(2)

(*) إذا نسبة السكان التي تعيش على الزراعة تفوق ثلث السكان وكانت المستوردات من المواد الغذائية تستحوذ على نحو 8% من الصادرات تصنف الدولة بأنها مستورد صافي للغذاء الدول العربية تعتبر مستوردة صافية الحبوب : ومتوقع أن يرتفع سعر الحبوب (16.5 %) بفعل التحرير.

(2) محمد حسن رشم ، واقع انتاج محصول القمح والرز في العراق , مجلة كلية الادارة والاقتصاد , جامعة المثنى , 2009مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (3) ، جامعة واسط, ص136.

(1) علي لطفي، "التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية،الفرص والتحديات أمام الدول العربية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني المنعقد في مسقط،مارس 2007 ،ص 1.

وفيما يخص القيود الجمركية تشترط المنظمة العالمية للتجارة على الدول الأعضاء الغاء كل القيود على وارداتها الزراعية واستبدالها برسوم كمركية ، وعليه فان انضمام العراق إلى المنظمة يترتب عنه انعكاسات سلبية مباشرة على القطاع الزراعي نظراً لإلغاء الدعم على السلع الزراعية، اذ يؤدي الغاء سياسة دعم المنتجات الزراعية المتبعة في الدول المتقدمة المصدرة للمنتجات الغذائية إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي زيادة المبالغ المخصصة لاستيراد تلك المنتجات ، وهو ما يشكل عبأ على ميزان المدفوعات.[1]

وتشير بعض الدراسات إلى أن تطبيق الاتفاقية الجديدة على المنتجات الزراعية سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ما بين 24 % إلى 33 %، فإنه من المتوقع أن تزيد التبعية الغذائية العربية للخارج خاصة في مجال الحبوب.[2]

اما القطاع الزراعي الذي يضم ثلث سكان العراق وحوالي 22% من قوة العمل الفعلية فانه يسهم في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة لا تتعدى 5–7% في احسن الاحوال، مما جعل البلاد شبه مستورد ولا تمتلك المقومات الكافية لتوفير الامن الغذائي من الحبوب او مستلزمات الانتاج الزراعية بعد تقلص المساحات الزراعية المنتجة بفعل التصحر والتملح والبنية التحتية الضعيفة فيه التي تغلب على تعطيل اكثر من 80% من الاراضي القابلة للزراعة، وان نسبة الامن المحلي من الحبوب يتعدى40% لمحصول الحنطة في افضل الحالات ويكاد لا يذكر للأصناف الاخرى التي تغطيها الاستيرادات بصورة شبه مطلقة مثل الرز والمحاصيل الحقلية الاخرى.

فقد اصبحت قوى السوق او العرض والطلب العالمية تتحكم بقوة ، سواء في الطلب على النفط وتأثيره على قيمة الصادرات العراقية او في عرض المواد الغذائية وتأثيرها على كلفة استيرادات العراق منها، وعند الرجوع الى فلسفة خفض القيود الجمركية بنسبة 24% والغاء القيود غير الجمركية وهي الشروط التي تفرضها منظمة التجارة العالمية على الدولة العضو في مجموعة البلدان النامية للعمل بها وتطبيقها خلال مدة 6 سنوات من تاريخ الانضمام، فضلا عن خفض الدعم الزراعي بنسبة 13.3% خلال 10 سنوات من الانضمام فان هذه الشروط تصطدم مع اوضاع السوق الزراعية وبورصة المواد الغذائية.

ان العالم يعيش في احتكارات زراعية يقابلها تدهور في التنمية الزراعية العراقية، مما يشكل تهديدا حقيقيا للأمن الغذائي، ما لم يسبقه برنامج زراعي للاكتفاء الذاتي والعراق سيكون بحاجة الى ثورة خضراء على غرار ما قامت به المكسيك والكثير من بلدان اميركا اللاتينية، خصوصا ان هنالك ما بين 3 الى 6 شركات احتكارية كبرى في العالم تسيطر على 80 – 90% من تجارة المحاصيل الزراعية[*] والتحكم بالأسعار والكميات مثل الحنطة والسكر والشاي والقهوة والقطن والجوت وغيرها من المنتجات، في وقت مازالت تهيمن عشر شركات متعددة الجنسيات على ثلث انتاج البذور والمبيدات وتجارتها في العالم. [3]

---

[2] سالم توفيق النجفي، "اتفاقية الأوروغواي والمتضمنات الاقتصادية للزراعة العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 217، 1997 ، ص28.

[3] سمير صارم ، معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة ، الطبعة الأولى ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، دار الفكر ، دمشق ، 1421هـ-2000م ، ص28 .

[*] الهدف من الاتفاقية الزراعية لمنظمة التجارة العالمية هو التحرك التدريجي باتجاه التحرير الكامل للتجارة للسلع الزراعية، أي الفكرة هي أن قوى السوق العالمية هي التي يجب أن تحكم النموذج العالمي للإنتاج الزراعي والتجارة الزراعية مع أقل القليل من التدخل الحكومي، يوجد ثلاثة دعامات لاتفاقية الزراعة: الدعم المحلي. دخول الأسواق..

[1] شذى خليل، مصدر سابق .

إن العراق الذي كان يحظى بأهمية كبيرة بين الدول من ناحية انتاجه للحبوب بمختلف أنواعها وأصنافها وبالأخص انتاج القمح والشعير فحسب نشرات منظمة الأغذية والزراعة العالمية F.W.O فأن العراق احتل المرتبة الثانية عشر خلال المدة 1968-1972 بين دول العالم المنتجة للحبوب من حيث المساحة المزروعة بالقمح والشعير والشلب وكذلك احتل المرتبة الرابعة عشر بين دول العالم من حيث كمية انتاج القمح حيث بلغ معدل انتاجه السنوي خلال تلك المدة 1461 1461 طن من في حين أن حاجته الفعلية للاستهلاك اقل من النصف، وفي نفس الوقت احتل العراق ايضا مكانة متقدمة في انتاج الرز قبل عام 1968 ، وتميز العراق بانتاجه للرز العنبر المطلوب في العديد من الاسواق وبالاخص الاسواق الخليجية. [1]

ثالثاً: التحديات المحتملة على الواردات:

هناك تأثيران لتحرير التجارة في اقتصاد ما بشكل عام وتخفيض أو إزالة التعرفة الكمركية ورسوم الاستيراد بشكل خاص، وهما أثر خلق التجارة وأثر تنويع التجارة .ويعرف" أثر خلق التجارة[**] "بأنه الزيادة في الواردات نتيجة تخفيض التعرفة الكمركية والرسوم الاستيرادية على سلعة معينة في بلد معين .لكن لو كان هذا التخفيض انتقائياً كما في حالة الاتفاقيات التفضيلية فسوف يتم سحب حصة من الواردات القادمة من بلد ثالث لم يستفد من التخفيض لتضاف إلى الواردات القادمة من البلد الذي استفاد من التخفيض الكمركي (أي الشريك التفضيلي في حالة الاتفاقيات التفضيلية أي سيكون هناك إحلال في مصادر الواردات لمصلحة الطرف الذي استفاد من التخفيض دون أن يعني ذلك بالضرورة زيادة الواردات، وهذا الإحلال هو ما يسمى ب"أثر تنويع التجارة).

أ- أثر تنويع التجارة

يوضح الشكل التالي أثر تنويع التجارة، فإذا تم منح تخفيضاً كمركياً فسوف يكون لبضائعه ميزة تنافسية مقارنة البلد A ببضائع البلد B حيث إن حجم الاستهلاك الكلي من التركيبة السلعية من البلدين لن يتغير ولكن سينشأ توازن جديد وهذا هو أثر تنويع B إلى B 1 من B 0 بينما ستنقص الواردات من البلد A إلى A 1 من A 0 ستزداد الواردات من البلد التجارة. [2]

أثر تنويع التجارة

---

[2] محمد حسن رشم ، مصدر سابق،ص 137 .

[*] يسمي الاقتصاديون حلول الواردات محل الإنتاج الوطني بخلق التجارة لأنها تنتج زيادة في صافي التجارة أما حلول الواردات محل واردات أخرى فيسمى تنويع التجارة لأنها لا تزيد حجم التجارة بل تنوع مصادرها، والفرق بين الخلق والتنويع مهم ويكمن في أن الأولى يحتمل أن تنتج فائدة اقتصادية أكثر من الثانية، ورغم أن الخلق قد يؤذي بعض القطاعات ولكنه إجمالاً مفيد في العادة حيث يحصل فقط عندما يكون سعر الاستيراد أدنى من تكلفة الإنتاج المحلية فهو يسمح بالحصول على السلعة بتكلفةأدنى، أما تنويع التجارة فهوأقل احتمالاً لأن يكون مفيداً رغم أن بعض القطاعات قد تستفيد منه ويعود ذلك إلى خسارة جزء من العوائد تجاه الدولة المستفيدة فقط، وبشكل عام فالمتوقع من اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية هو زيادة في كلا الأمرين الخلق والتنويع فإذا كان تنويع التجارة أكبر نسبياً من خلق التجارة فإن الحصيلة النهائية المتصورة للاتفاقية قد تكون ضرراً جزئياً يتفوق على المنفعة الكلية للاتفاقية، ولكن كلما تم إطلاق مبادرات تجارية إقليمية أكثرك كان المتوقع للاتفاقيات الأحدث أن تكون أقل تنويعاً للتجارة وأكثر معاكسة للأثر التنويعي السابق للاتفاقيات المتقدمة، وفي النهاية فإن التفاوض بشكل فردي مع كل دول العالم لإطلاق اتفاقيات تجارية سوف يحذف كلياً الأثر التنويعي ويبقي الأثر الخلقي فقط تماماً كما لو أن التفاوض يحصل على المستوى التعددي في منظمة التجارة العالمية .

[1] محمود ببيلي - عامر سليمان – سومر فرفور، دراسة تأثير إنضمام سوريا لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق أيار 201، ص26-27 .

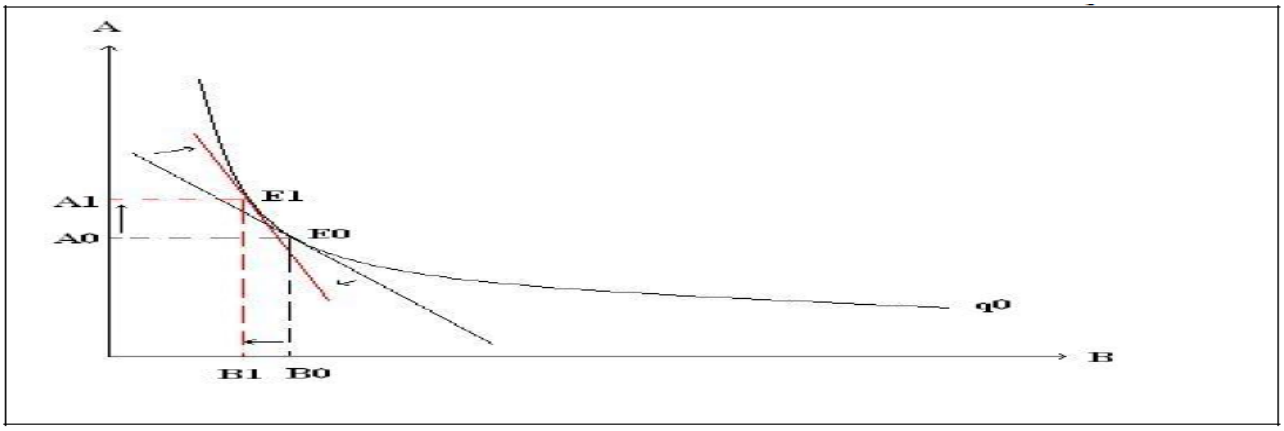

المصدر: محمود ببيلي - عامر سليمان – سومر فرفور، دراسة تأثير إنضمام سوريا لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق أيار 201، ص26-27 .

أثر خلق التجارة

عند تخفيض التعرفة على الواردات فسوف يكون لذلك تأثير ربحي بحيث يمكن بنفس المستوى السابق أن نحصل على منحنى (يمثل المنحنى التوليفات الممكنة لاستيراد السلعة) يكون أعلى من المنحنى السابق وبالنسبة للدول المصدرة يتكون إجمالي التأثير التجاري من أثر الخلق وأثر التنويع.

أثر خلق التجارة

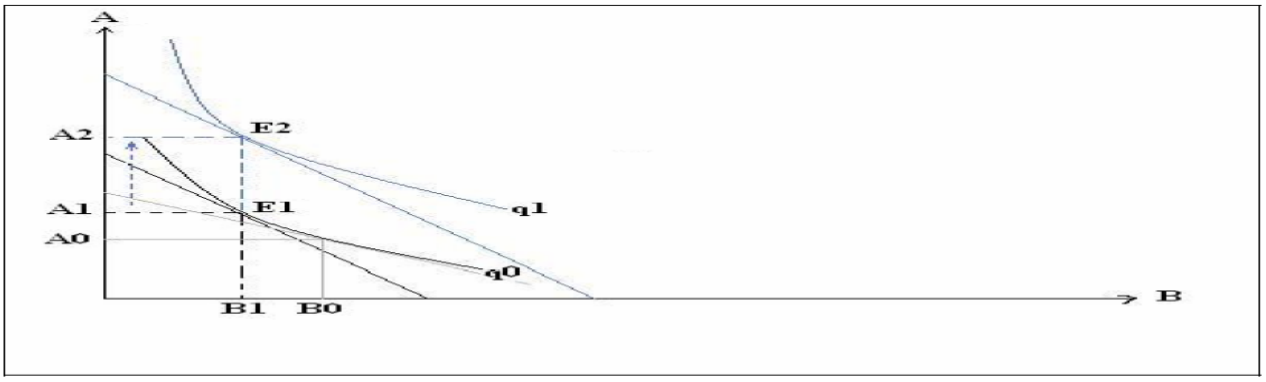

المصدر: محمود ببيلي - عامر سليمان – سومر فرفور، دراسة تأثير إنضمام سوريا لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق أيار 201، ص26-27 .

درجة انفتاح القطاع الزراعي في العراق

البلد	المؤشر $(x-m)/(x+m)$
العراق	$\{-1.0, -0.8\}$

المصدر: أحمد طلفاح، تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط ، ص25 .

إذا ما اعتمدنا مقياس اتجاه التجارة في الزراعة للعراق بالاعتماد على مقياس الانفتاح مع الاتجاه

(x−m)/(x+m) نجد أن العراق كان فيه هذا المؤشر سالباً، مما يعني ان العراق مستورداً صافياً للمواد الزراعية(Net Food Importing NFIDC .Developing Countries –NFIDC) كما يشير الجدول أعلاه ، وهو بالتالي يستحق معاملة تفضيلية في عملية تحرير التجارة ومساعدة التقنية لتحسين الانتاجية .

رابعاً: التحديات المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي

تعرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأمن الغذائي على أنه " توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة وبصورة مستمرة ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتماداً على الانتاج المحلي أولا، وعلى اساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، واتاحته لكافة افراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وامكانياتهم المالية. [1]

ويمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي، فالأمن الغذائي المطلق يعني انتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً ليس بالضرورة من خلال الانتاج المحلي بل كذلك بالتعاون مع الاخرين. [2]

أ- مفاهيم متعلقة بالاكتفاء الذاتي و الأمن الغذائي.

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي بأنه مقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والامكانات الذاتية في انتاج كل احتياجاته الغذائية المحلية ويعبر عنه حسابياً بالنسبة بين الانتاج والاستهلاك المحليين حسب العلاقة التالية .

$$A = \frac{P}{D} \times 100$$

A:الاكتفاء الذاتي P: الانتاج الغذائي المحلي D: الاستهلاك الغذائي المحلي

نجد أن مفهوم الأمن الغذائي أوسع من مفهوم الاكتفاء الذاتي في نقطتين، فمفهوم الأمن الغذائي يشمل في تعريفه عنصرين لايظهران في مفهوم الاكتفاء الذاتي هما الاستقرار في التموين وإمكانية الحصول على الغذاء، ويتمثل العامل الرئيسي للاختلاف من وجهة نظر اقتصادية وسياسية في شمول الواردات التجارية والمساعدات الغذائية كأشكال ممكنة للتموين بالسلع الغذائية .

ويعد تحدي عجز الانتاج الغذائي وعدم قدرته على مواكبة زيادة الطلب المحلي كان أحد اسباب التبعية الغذائية للاقتصاد العراقي الى الخارج، واعتماده على تمويل الطلب المحلي من دول اخرى، وبعد ما مر به العراق من حروب عقوبات دولية واحتلال تفاقمت هذه المشكلة بسبب تدمير المقومات الاساسية للقطاع الزراعي الذي ادى الى

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الزراعة والتنمية في الوطن العربي : نحو أمن غذائي عربي وتنمية زراعية مستدامة ، العددان الأول والثاني ، ديسمبر 2009 ، ص28.

[2] Food and Agriculture Organization of the United Nations, Trade reforms and food security: conceptualizing thelinkage , Rome, 2003, p 25

تراجع معدلات الانتاج نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، اذ كانت نسبة هذا القطاع الى الناتج المحلي الاجمالي (20.5%) لعام 1995 لتنخفض الى (3.7%) لعام 2008 لتنعكس هذه النسبة المنخفضة على انخفاض الصادرات من المنتجات الزراعية.[1]

أما الإنتاج الزراعي الذي يُعدّ أهم مصدر للغذاء البشري ويلعب دوراً كبيراً في تحقيق الاكتفاء الذاتي، ويمكن التعرف على واقع انتاجه من خلال بيان تطورات الإنتاج النباتي الذي يمثل أهمية اقتصادية كبيرة وهذه الأهمية متأتية من خلال أهمية المحاصيل الزراعية التي يتضمنها الإنتاج النباتي في مساهمتها في مكونات الغذاء اليومي المتاحة للاستهلاك.[2] وتعد الحبوب أحد أهم عوامل الحفاظ على الأمن الغذائي الوطني نظراً لما تشكله من أهمية غذائية في حياة المواطن العراقي، فالقمح والرز يمثلان الغذاء الاساسي في النمط الغذائي العراقي حيث لايمكن الاستغناء عنهما.[3] وفيما يلي اهم مؤشرات الامن الغذائي كما حددتها منظمة الأغذية والزراعة .

أبعاد ومؤشرات الأمن الغذائي حسب منظمة الأغذية والزراعة

البعد	المؤشر
توافر الغذاء	• مدى مواءمة إمدادات الطاقة التغذوية المتوسطة • القيمة المتوسطة لإنتاج الأغذية • حصة إمدادات الطاقة التغذوية المستمدة من الحبوب • الإمداد المتوسط للبروتينات • الإمداد المتوسط للبروتينات من أصل حيواني
الوصول إلى الغذاء	• النسبة المئوية للطرقات المعبدة من إجمالي الطرقات • كثافة الطرقات • كثافة السكك الحديد • متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمكافئ (القوةالشرائية) • مؤشر أسعار الأغذية المحلية • معدل انتشار نقص التغذية • نصيب الأغذية مما ينفقه الفقراء • عمق العجز الغذائي • معدل انتشار عدم كفاية الغذاء
الاستفادة من الغذاء	• الوصول إلى موارد مائية محسنة • الوصول إلى منشآت محسنة للصرف الصحي • النسبة المئوية من الأطفال ما دون سن الخامسة المصابين بالهزال • النسبة المئوية من الأطفال ما دون سن الخامسة المصابين بالتقزم • النسبة المئوية من الأطفال ما دون سن الخامسة ناقصي الوزن • النسبة المئوية من الكبار ناقصي الوزن • معدل انتشار فقر الدم بين النساء الحوامل • معدل انتشار فقر الدم بين الأطفال ما دون سن الخامسة

---

[1] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، نشرات لسنوات متفرقة، بغداد ن للمدة 1990-2010 .

[2] بلاسم جميل خلف وجبار سعدون دراج، اثر السياسة السعرية في الإنتاج الزراعي في العراق للمدة (1993-2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 23، 2016, ص10.

[3] احمد عمر الراوي، مستقبل القطاع الزراعي في العراق في ضوء المتغيرات الجديدة ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الثالث عشر , الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد ، 2017، ص20.

• معدل انتشار نقص الفيتامين A لدى السكان
• معدل انتشار النقص في اليود

استقرار الإمدادات من الحبوب
• معدل الاعتماد على واردات الحبوب
• النسبة المئوية لعمر الأراضي القابلة للزراعة المجهزة من أجل الري
• قيمة الواردات الغذائية على إجمالي البضائع المصدرة
• الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب
• تقلب أسعار الأغذية المحلية
• نصيب الفرد من تقلب إنتاج الأغذية
• نصيب الفرد من تقلب الإمداد الغذائي

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي. 2008 . مقدمة إلى المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي. روما، برنامج الأمن الغذائي المشترك بين المجموعة الأوروبية ومنظمة الأغذية والزراعة (متاح على / http://www.fao.org/docrep/013

والجدول ادناه يبين المكونات الرئيسية والقيود المتعلقة بفرضيات التجارة نسبة إلى الأمن الغذائي

المكونات الرئيسة والقيود المتعلقة بفرضيات التجارة نسبة إلى الأمن الغذائي

الفرضية	المكونات الرئيسية	نقاط الضعف
التجارة باعتبارها فرصة	**• الاستناد إلى النظرية الكلاسيكية للتجارة المتمثلة في الميزة النسبية والتي تدل على أن زيادات الكفاءة من خلال انفتاح التجارة تزيد من الإمدادات الغذائية عالمياً ووطنياً على حد سواء، ما يفضي إلى مزيد من توافر الغذاء وبأسعار مقبولة.** **• اعتبار التجارة أشبه ب"حزام للنقل" يساعد على توزيع النقص والفائض في الغذاء بالتساوي عبر البلدان.** **• الإشارة إلى كيفية التأثير السلبي للقيود التجارية على الأمن الغذائي.**	**• تستند نظرية الميزة النسبية على افتراضات غير مثبتة في الاقتصاد العالمي اليوم:** **• أي رأس المال واليد العاملة يتسمان بقدرة كبيرة على التنقل بين البلدان من خلال سلاسل القيمة العالمية، وغالباً ما تتسم الشركات عبر الوطنية بدرجة عالية من التركيز.** **• القطاع الزراعي غير مرن كما أن تنقل اليد العاملة الزراعية ورأس المال متدن؛** **• العوامل الخارجية، وهي التأثيرات البيئية للزراعة المتخصصة،لاتنعكس في أسعار الأغذية.** **• الميزة النسبية تمنح الأولوية على المدى القريب بدلاً من التحول الهيكلي على المدى البعيد.**
التجارة باعتبارها خطراً	**• الإشارة إلى السيادة وحقوق الدول والمجتمعات بتقرير شكل نظمها الغذائية الخاصة بها وسياساتها المتعلقة بالأمن الغذائي.** **• إشارة إلى الوظائف المتعددة المرتبطة بقطاع الزراعة والتي تشكل سلعاً عامة.** **• إشارة إلى المخاطر المرتبطة بالتجارة المحررة من القيود في الزراعة، لا سيما في حالة التحرير غير المتساوي للتجارة عبر البلدان المختلفة.**	**•الاكتفاء الذاتي ليس ممكناً لجميع البلدان.** **• قد تكون للتدابير الحمائية تأثيرات خارج أراضي البلد المعين كفيلة بأذية الأمن الغذائي للآخرين.** **• حق المزارعين بالاختيار يتضمن أيضاً خيار إنتاج/تصدير المحاصيل الربيعية.** **• التحديات التي تضمن أن تنتج الزراعة صغيرة النطاق غذاء كافياً للجميع في عالم آخذ أكثر فأكثر بالتحضر.** **• عدم المعالجة الجيدة لمسائل التوزيع والتغذية.** **• في غياب المنافسة الخارجية تميل أسعار الأغذية إلى الارتفاع فتضر بالفقراء بشكل غير متناسب.** **• قد تكون الإمدادات أكثر تقلباً مع عدم التعويض على التراجع في الإنتاج المحلي بواسطة الإمدادات الخارجية.**

المصدر: مقتبس بتصرف عن Food security and international trade: unpacking disputed narratives. منظمة الأغذية والزراعة، مذكرة معلومات أساسية أعدت من أجل حالة أسواق السلع الزراعية، روما،2015 – 2016 .

وفق الجدول اعلاه فأن الذين يعتبرون التجارة كفرصة يميلون إلى تصوير الرأي الآخر وكأنه قائم على شكل بحت من الاكتفاء الذاتي. وبالعكس، فإن أولئك الذين يعتبرون التجارة خطراً يصورون وجهة النظر الأخرى على أنها تنادي بالتجارة الحرة البحتة. ويستخف كل من الطرفين بنقيضه معتبراً أنه ينطوي على مشاكل لمجموعة من الأسباب المتنوعة، ويعتمدان استراتيجيات خطابية تؤدي غالباً إلى نهج قاطع لا مساومة فيه، ولكن إذا أمعنا النظر في الفكرتين وجدنا أن هناك بعض العناصر المشتركة التي يمكن التشجيع على الحوار انطلاقاً منها، فعلى سبيل المثال، تركز الفكرتان على أهمية الاتكال على الذات. والخلاف بينهما يتمثل في درجة الاعتماد على التجارة وإلى أي مدى يجب على السياسات الغذائية المحلية للدولة أن تتضمن أو لا تتضمن تدابير كفيلة بتقييد التجارة .

ب- الإيجابيات المحتملة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المصاحبة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية سيتم رفع الدعم عن السلع الزراعية وسيؤدي ذلك إلى رفع فاتورة الغذاء، إلا أن رفع هذا الدعم سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار في السوق المحلي والعالمي مما سيؤدي في النهاية إلى تشجيع الاستثمار في الزراعة ومن ثم إلى زيادة في الإنتاجية والإنتاج الكلي وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي وانخفاض الواردات من السلع الزراعية.

من الأمثلة على تأثير قرارات منظمة التجارة العالمية نذكر أن التوسع في زراعة القمح في المملكة العربية السعودية كان تجربة رائدة لإثبات القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة الإستراتيجية دفعا لمخاطر الاعتماد السابق على الاستيراد، هذا على الرغم من أن تكاليف الإنتاج عالية ونسبة الدعم عالية، فقد تحملت الدولة نسبة 45 % من قيمة الأسمدة المحلية والمستوردة وقدمت البذور بأسعار رمزية. وتعهدت الدولة بشراء محاصيل القمح والشعير من المزارعين بأسعار تشجيعية. ونتيجة لهذه الإجراءات بلغ الإنتاج السنوي من القمح في المملكة العربية السعودية نحو 3,8 مليون طن عام 1991 و4,2 مليون طن عام 1992 بعد ما كان سنة 1970 حوالي 26 ألف طن فقط. وفي ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فإن على المملكة العربية السعودية لكي تتأقلم مع هذه التحولات الاقتصادية العالمية أن ترفع الدعم، إلا أن رفع الدعم سيؤدي إلى ارتفاع أسعار القمح وبالتالي تشجيع المزارعين على الاستثمار فيه مما سيحقق كفاءة إنتاجية أكبر، فمن الطبيعي أن تواجه هذه السلعة الإستراتيجية مشاكل نتيجة لرفع الدعم إلا أنها في المدى المتوسط والطويل سوف تعزز من قدرتها التنافسية. [1]

خامساً : تحليل اقتصادي للسياسة السعرية لمحاصيل الحبوب وانتاجيتها

لقد عانت السياسة السعرية الزراعية في العراق من اخفاقات كثيرة قبل سنة 2003 ولم تستطع ان تتجاوز كل اخفاقاتها خلال المدة ,2003-2014 فعلى الرغم من وجود تحسن لاينكر فيها متمثلاً بمنح المنتجين الزراعيين منتجي المحاصيل الاستراتيجية خصوصاً اسعار لمحاصيلهم تقترب كثيراً من الاسعار العالمية لها الا انها مازلت دون طموح ان تتجاوز السياسة السعرية الزراعية كل تعثراتها، فقد كانت الاسعار التي دفعت للمنتجين الزراعيين دون الاسعار العالمية لمحاصيلهم في بعض سنوات الدراسة وخصوصاً مع تزايد الكثير من التكاليف الانتاجية مما يؤدي الى انخفاض صافي العائد والجدول ادناه يوضح قيم معاملات الحماية الاسمية الصافية (NNPC's) Net Nominal Protection Coefficients والتي يمكن من النظر اليها معرفة هل ان المنتج الزراعي للمحاصيل الاستراتيجية (القمح, الشعير) كان يستلم اسعاراً مجزية لمنتجاته ومساوية او تفوق الاسعار العالمية ام لا كما يجب على السياسة السعرية والسياسة التسويقية معالجة مشكمة الاغراق Dumping هي اغراق السوق العراقي

[1] الشاذلي العياري، التغيرات الاقتصادية الدولية وأثرها في العالم العربي هموم اقتصادية عربية دراسات في تكريم يوسف صايغ، 2004 ، ص 208.

بالمنتجات الغذائية المستورد وذلك بفرض رسوم عالية نسبياً عليها ليتمكن المنتج العراقي من المنافسة وان تتمتع تلك الرسوم بمرونة عالية على وفق حاجة السوق العراقية. [1]

. معاملات الحماية الاسمية الصافية (NNPC's) Net Nominal Protection Coefficients للمحاصيل الاستراتيجية (القمح, الشعير, الرز) في العراق للمدة 2003-2012

السنه	القمح	الشعير	الرز
2003	0.386	0.823	0.405
2004	0.572	0.932	0.791
2005	0.592	1.273	0.911
2006	1.411	0.381	0.899
2007	0.866	0.333	0.578
2008	0.856	0.925	0.896
2009	1.178	1.492	0.928
2010	1.456	1.302	0.899
2011	1.612	1.411	0.932
2012	1.619	1.523	0.011
2013	1.625	1.588	0.123

المصدر: وجدان خميس جاسم، التخطيط لإنتاج المحاصيل الرئيسة في العراق(القمح والشعير والرز والذرة الصفراء) باستعمال مصفوفة تحليل السياسة، أطروحة دكتوراه ، قسم الأقتصاد الزراعي /كلية الزراعة / جامعة بغداد، ص 46

إن معامل الحماية الأسمي عبارة عن نسبة بين سعر السلعة المحلي وسعرها الحدودي، ويعرّف السعر الحدودي بأنه عبارة عن السعر في السوق العالمي محوّلاً بالعملة المحلية بإستعمال سعر الصرف، وقد يكون سعر الصرف هنا هو سعر الصرف الرسمي ولكنه يجب أن يمثّل تكاليف الفرص البديلة للتبادل الخارجي بالنسبة لأقتصاد الدولة واذا كان سعر الصرف الرسمي يختلف عن سعر الصرف الحقيقي(الظلي أو التوازني) (SER) Shadow Exchange Rate فسوف يستعمل هذا الأخير في عملية تحويل السعر من السعر الأجنبي الى السعر الحدودي بالعلمة المحلية وذلك من أجل الحصول على معامل الحماية الأسمي الصافي و كما يأتي:

$$\text{Net NPCi} = \frac{Pi^{d}}{Pi^{bb}}$$

إذ ان: Net NPCi = معامل الحماية الاسمي الصافي.

Pi^{d} = السعر المحلي.

Pi^{bb} = السعر الحدودي بأستخدام سعر الصرف الظلي.

[1] وجدان خميس جاسم، التخطيط لإنتاج المحاصيل الرئيسة في العراق)القمح والشعير والرز والذرة الصفراء(باستعمال مصفوفة تحليل السياسة، أطروحة دكتوراه ، قسم الأقتصاد الزراعي /كلية الزراعة / جامعة بغداد، ص 46

وقد تم أحتسابه بأستعمال الصيغة الرياضية آنفة الذكر، وذلك بعد تعديل السعر الحدودي بأستعمال سعر الصرف الظلي(التوازني) وبإضافة تكاليف النقل إذ أن سعر الصرف الرسمي في معظم سنوات الدراسة لغاية سنة 2006 كان حدودي معدّل(إن هذا المعيار يعطي إنطباعاً عن مدى الدعم الذي يجب أن يحصل عليه المنتج المحلي وبالنتيجة تحصل عليه الصادرات)المصدّر المحلي(من الدولة في مقابل الاستيرادات لكي يتسنى لو المنافسة ولخلق الميزة التنافسية للمنتجات الزراعية المحلية تبين قيم معاملات الحماية الأسمية الصافية لمحاصيل (القمح، الشعير، الرز)

وفي الجدول اعلاه ولمدة الدراسة 2003– 2012 بصورةٍ عامة أنها كانت أقل من الواحد الصحيح لمعظم سني الدراسة ولا يخفى ما لهذا من أثر في تدني الأنتاج ومن ثم تراجع الكميات المصدرة، ولذلك فإن قيمة معاملات الحماية الأسمية الصافية تدل على مدى وجود الدعم الحقيقي أو التحفيز للمنتج المحلي وأثر ذلك على المصّدر المحلي أو عدم وجوده، إذ أن هذا التحفيز سينعكس في صورة زيادة الأنتاج المحلي بسبب كون السعر مجزياً مما يمكن أن ينعكس في صورة فائض تصديري يؤدي الى تعزيز وتحفيز خلق الميزة النسبية الظاهرية في المحاصيل التي يثبت وجود قابلية تنافسية لها بعد تحديد ذلك بالمعايير التي تناولتها هذه الدراسة ففيما يخص محصول القمح كانت قيم – المعاملات أقل من واحد ماعدا السنوات 2006 و 2009 و 2010 اذ كانت قيمة معاملات الحماية الأسمية الصافية أكبر من الواحد. لقد كانت قيمة معامل الحماية الأسمية الصافية لمقمح 0.386 في سنة 2003 وأصبحت 1.625 في سنة 2013 وهي أكبر قيمة لها، في حين أن أقل قيمة لها كانت في سنة 2003 وهي 0.386 . وهنا نرى وجود زيادة في الدعم السعري المقدّم من قبل الدولة لمنتجي القمح وهذا ما انعكس في صورة الزيادة في معاملات الحماية الاسمية الصافية، أما بالنسبة لمحصول الشعير فعند النظر الى جدول معاملات الحماية الاسمية الصافية نجد إنها كانت أكبر من الواحد الصحيح لنصف سني الدراسة عدا السنوات 2003– 2008 حيث كانت قيمة معاملات – 2006–2004الحماية الأسمية الصافية أكبر من واحد، لقد كانت قيمة معاملات الحماية الأسمية الصافية للشعير 0.823 في سنة 2003 وأصبحت 1.588 في سنة 2013 وهذا مؤشر على وجود تطور في سياسة الدعم السعري لمنتجي الشعير الا انه لم يكن بالمستوى المطلوب خصوصاً اذا ما تم تأشير بأنه من المحاصيل التي يمكن أن يتم خلق ميزة نسبية ظاهرية فيها للمتاجرة به، ولقد كانت أكبر قيمة لها في سنة 2013 إذ كانت 1.588 ودفعت الدولة في هذه السنة لمنتجي الشعير سعراً محلياً مجزياً جداً بمغ 479000 دينار عراقي للطن الواحد من الشعير والذي تفوق على السعر الحدودي المعدل لكلفةالنقل وسعر الصرف التوازني البالغ 314510.83 دينار عراقي /طن, في حين أن أقل قيمة لها كانت في سنة2007 وهي 0.333 وهنا نرى عدم وجود دعم من قبل الدولة لمنتجي الشعير وما لهذا من أثر في تراجع الأنتاج مما أثر ذلك على الصادرات منو. وبالنسبة لمحصول الرز فإن جدول معاملات الحماية الاسمية الصافية يوضح بأن معاملات الحماية الأسمية الصافية وبصورةٍ عامة أنها كانت أقل من الواحد الصحيح لكل سنيّ الدراسة عدا سنتي 2012 و 2013 . لقد كانت قيمة معامل الحماية الأسمي الصافي للرز 0.405 في سنة 2003 وأنخفضت لتصبح 0.123 في سنة 2013 وهو تراجع واضح في هذه القيم لمحصول الرز, ولقد كانت أكبر قيمة لها في سنة 2011 وكانت

0.932 , في حين أن أقل قيمة لها كانت في سنة 2003 وهي 0.405 . وهنا نرى ضعف الدعم السعري المقدم من قبل الدولة لمنتجي الرز أغلب سنيّ الدراسة تقريباً وهذا أدى الى تراجع الأنتاج مضافاً الى ذلك تراجع الظروف الفنية المشجعة لزراعته.

إن التجارة الخارجية الزراعية للحبوب تتصف بالتعقيد والتشابك بسبب تأثرها بالعديد من العوامل الطبيعية والأقتصادية والسياسية والتي تؤثر على نموها وأتجاهاتها وفي كثير من الحالات تسيطر العوامل السياسية على العوامل الأقتصادية وخصوصا في السلع الاستراتيجية كالقمح، كما ترتبط بتنفيذ سياسات التجارة الخارجية للسلع الزراعية, السياسات الزراعية العامة للدولة، والتي يمكن أن تشمل السياسات السعرية للمنتجات ومستلزمات الأنتاج, السياسات التسويقية ضمن السياسة السعرية وسياسة تخطيط زراعة وتنمية أنتاج المحاصيل التصديرية والتي تمتلك الدولة ميزة نسبية في إنتاجها. وكذلك فأن من أهم القضايا التي تواجه الصادرات هي مقدرتها على التنافسية إقليمياً ودولياً في ظل سياسات التحرر والأنفتاح الأقتصاديين ففيما يخص سياسة الصادرات الزراعية فإن ندرة الموارد الطبيعية من جهة وتوجه الأقتصاد العراقي نحو الأنفتاح على الأقتصاد العالمي من جهة أخرى هي عوامل تدعو الى ضرورة أعادة توزيع عوامل الانتاج المحلية القابلة للتجارة وغير القابلة للتجارة ضمن القطاع الزراعي بأتجاه التخصص والإعتماد على الميزة النسبية وتعزيزها بأتجاه الميزة التنافسية فيما يخص صادراته الزراعية تحضيراً لأنضمام العراق بصورة تامة لمنظمة التجارة العالمية وقد انسحب ذلك على الاستيرادات من المنتجات الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعي. وقد ادت سياسة التجارة الخارجية الزراعية هذه الى وضع ضريبة غير مباشرة على المنتجين الزراعيين مما ثبط جهودهم في زيادة الانتاج الزراعي وتنميته. ولقد استمر الحال حتى المدة 2003 – 2012 والمطلوب وضع تعريفة كمركية تصاعدية مناسبة على السلع الزراعية المستوردة تزداد تدريجيا بزيادة مستوى الانتاج الزراعي المحلي حتى الوصول الى الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية المنتجة محلي. وتأتي أهمية التجارة الخارجية الزراعية من أن الزراعة تعد القطاع الرئيس في معظم إقتصاديات الدول النامية أُخذ على العراق كون أقتصاده أحادي الجانب معتمداً على تصدير النفط الخام وبشكل يكاد يكون شبه كامل, إن تطوير التجارة الخارجية الزراعية للعراق في جانب الصادرات من المنتجات الزراعية يحتاج الى البدء بأتخاذ خطوات إيجابية في هذا المجال وفي مقدمتها تحديد المنتجات الزراعية التي يمتلك العراق ميزة نسبية ظاهرية في إنتاجها بغية الدفع نحو تطوير الصادرات وفق منهج صناعة التصدير واستراتيجية تربية الأسواق وادامتها لهذه المنتجات الزراعية. ان في حالة عجز طيلة المدة 2003 معظم المنتجات الزراعية كان يتم استيرادها لعدم كفاية الانتاج المحلي، فضلاً عن السياسات التسويقية المتلكئة من الثغرات الكبيرة التي ادت الى تدهور القطاع الزراعي في العراق، فضلاً عن الاهمال الذي عانى منه هذا القطاع في صورة انخفاض حجم الاستثمارات المخصصة له ضمن الخطط التنموية, وهذا ساهم في التراجع الملحوظ في صادرات العراق من المنتجات الزراعية، ان التركيز على زراعة محاصيل الحبوب الرئيسة من اجل ان يسد بعض الاستهلاك المحلي. يمتلك العراق فيها ميزة نسبية الى محاصيل يمكن ان يصبح للعراق امكانية التخصص في انتاجها وامتلاكه لميزة نسبية تساعده على المنافسة بهذه المنتجات في السوقين الاقليمية والعالمية، وبالتالي امكانية تصدير كميات من هذه المنتجات الزراعية ولا سيما ان العراق مقبل على الانضمام الى منظمة التجارة

العالمية وان يحتاج الى تحديد السلع والمنتجات الزراعية التي سوف يفاوض عليها خلال جولات الانضمام للمنظمة. [1]

ويمكن استعراض إنتاج أهم المحاصيل الزراعية النباتية في العراق من خلال الجدول أدناه، والتي لاتسد حاجة العراق من هذه المحاصيل فيتضح أن واقع إنتاج هذه المحاصيل بصورة عامة مازال متذبذب ودون المستوى المطلوب، فبالرغم مما يتسم به العراق من الموارد والإمكانات الطبيعية والبشرية، إلاّ إن مستوياتها متذبذباً.

إنتاج المحاصيل النباتية في العراق للمدة (2004-2015) (1000 طن)

السنة	محاصيل الحبوب		
	الحنطة	الشعير	الرز
2004	1832	805	250
2005	2228	754	308
2006	2286	919	363
2007	2202	748	392
2008	1254	403	248
2009	1700	501	173
2010	2748	1137	155
2011	2808	861	173
2012	3117	1091	165
2013	**4178**	805	**452**
2014	**5055**	754	**403**
2015*	**2645**	919	**109**
متوسط الفترة	**2667**	**794**	**289**

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الزراعي، لسنوات متفرقة.

* لم يتم شمول المحافظات (نينوى وصلاح الدين والانبار) لسنة 2015 بسبب الغزو الداعشي.

الجدول اعلاه يوضح بعض مؤشرات للقطاع الزراعي في العراق، إذ يشكل القطاع الزراعي نسبة متواضعة من إجمالي الناتج المحلي، إذ لا تتوافق مع الأهمية الإستراتيجية لهذا القطاع، ولعل من أهم الأسباب الرئيسة في هذا الانخفاض هو اعتماد القطاع الزراعي على الطرق التقليدية، على الرغم من المحاولات التي أجريت في العراق لإدخال التكنولوجيا لهذا القطاع، إلا أنها ما زالت متواضعة لاسيما في مجال التقنيات الإحصائية والبذور المحسنة والأسمدة الكيماوية.

شهد العراق خلال مدة الدراسة تطورا ملحوظاً في انتاج محصولي القمح والشعير على خلاف انتاج محصول الرز الذي لم يتطور انتاجه كثيراً خلال المدة نفسها ويعود السبب الى انخفاض مستويات المياه في العراق مما ادى الى انخفاض كبير في المساحات المزروعة بهذا المحصول.

فضلاً عن ذلك يلحظ ان حجم انتاج محصول الشعير يساوي حجم الطلب مع عدم وجود أي استيرادات او صادرات وهذا يعني ان العراق لايستورد محصول الشعير وذلك يعود للاسباب التالية:

[1] Zuhal, R. K., M. F. Ahmed and M. A. Nedal. 2013. An Economic analysis of dates transportation model between Iraqi Provinces with minimum cost. The Iraqi Journal of Agricultural Sciences 44(3) p:385-398

1. كفاية الانتاج المحلي للاستهلاك .
2. وجود البدائل العلفية مثل التمور والاعلاف الخضراء في حالة نقص الانتاج او ارتفاع الاسعار، أي هناك احلال واستبدال ما بين هذه المواد . [1]

الاستيرادات لمحاصيل القمح والشعير والرز للمدة الدراسية

السنة	استيرادات القمح/الف طن	استيرادات الشعير/الف طن	استيرادات الرز/الف طن
2000	3185	0	832
2001	3269	0	870
2002	3367	0	920
2003	3468	0	952
2004	3573	0	960
2005	3681	0	980
2006	3792	0	1030
2007	3908	0	1053
2008	4026	0	1820
2009	4148	0	1825
2010	4274	0	1923
2011	4403	0	1900
2012	4559	0	2000

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الإحصاء الزراعي .

من الجدول اعلاه نلحظ ان استيرادات محصول القمح قد ارتفعت من (3185) الف طن عام 2000 ويستمر ارتفاعها الى اعلى حد لها عام 2012 اذ بلغت الاستيرادات (4559) الف طن ، بينما محصول الشعير فلم يسجل أي استيرادات له أي ان البلد مكتفي ذاتياً من انتاج هذا المحصول، في سجل الرز استيراد كميات كبيرة منه .

سادساً: تطور حجم الفجوة الغذائية في العراق

إن الاستهلاك هو العامل الرئيسي الذي يقابل الانتاج لتحديد العجز الغذائي ومتطلبات الامن الغذائين حيث يقوم العراق بإتخاذ الاجراءات المختلفة من اجل توفير السلع الغذائية لتغطية ما يقرره الاستهلاك من هذه السلع بالكميات والنوعيات المطلوبة، وسعى العراق خلال العقود السابقة الى توفير الغذاء عن طريق الانتاج المحلي لكنه لم يستطيع

[1] سالم عبد الحسن ، امير سهيل عبد الله ، العجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الإستراتيجية في العراق للمدة(2000-2012) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 1 ، 2016 ، ص135.

تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث أن الزيادة في انتاج الحبوب كانت أقل من الزيادة في الطلب المتنامي عليها، مما جعل البلد يعتمد على الاستيراد في سد العجز الغذائي. [1]

حيث شهد محصول القمح كأحد محاصيل الحبوب الاستراتيجية تذبذباً كبيراً في مستويات الفجوة والعجز ونسبة الاكتفاء، كما يبينه الجدول الآتي :

حجم الفجوة والعجز والاكتفاء لمحصول القمح في العراق

السنة	الانتاج/الف	الاستيرادات/	الطلب/الف	العرض/الف	الفجوة/ الف	العجز/ الف	نسبة
2000	1040	3185	3468	4225	−757	2428	29.98
2001	2219	3269	3573	5488	−1915	1354	62.10
2002	2589	3367	3681	5956	−2275	1092	70.33
2003	2329	3468	3792	5797	−2005	1436	61.41
2004	1832	3573	3900	5405	−1505	2068	46.97
2005	2228	3681	4026	5909	−1883	1798	55.34
2006	2286	3792	4148	6078	−1930	1862	55.11
2007	2202	3908	4274	6110	−1836	2072	51.52
2008	1254	4026	4403	5280	−877	3149	28.48
2009	1700	4148	4559	5848	−1289	2859	37.28
2010	2748	4274	4696	7022	−2326	1948	58.51
2011	2808	4403	4837	7211	−2374	2029	58.05
2012	3117	4559	4982	7676	2694	1865	62.56

المصدر: سالم عبد الحسن ، امير سهيل عبد الله ، العجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الإستراتيجية في العراق للمدة(2000−2012 ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 1 ، 2016 ،ص137.

العرض= الانتاج المحلي+ الاستيرادات .

الفجوة= الطلب الكلي – العرض الكلي .

العجز= الطلب – الإنتاج .

الاكتفاء الذاتي= الإنتاج المحلي / الطلب الكلي × 100 .

من التحليل اعلاه نلحظ تزايد حجم الفجوة والعجز من محصول القمح وتدني مستويات الاكتفاء الذاتي .

اما محصول الرز فقد سجل تدني كبير في مستويات الاكتفاء واتساع في حجم الفجوة والعجز قابله زيادة كبيرة في الطلب، وكما يبينه الجدول الآتي :

حجم الفجوة والعجز والاكتفاء لمحصول الرز في العراق

[1] سالم عبد الحسن ، امير سهيل عبد الله ، العجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الإستراتيجية في العراق للمدة(2000-2012) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 1 ، 2016 ، ص136.

السنة	الانتاج/الف طن	الاسترادات/ الف طن	الطلب/الف طن	العرض/الف طن	الفجوة/ الف طن	العجز/ الف طن	نسبة الاكتفاء%
2000	12	832	789	844	-55	777	1.52
2001	290	870	898	1160	-262	608	32.29
2002	193	920	920	1113	-193	727	20.97
2003	81	952	1024	1033	-9	943	7.91
2004	250	960	1129	1210	-81	879	22.14
2005	308	980	1234	1288	-54	926	24.95
2006	363	1030	1349	1393	-44	986	26.05
2007	392	1053	1444	1445	-1	1052	27.14
2008	248	1820	1467	2068	-601	1219	16.90
2009	173	1825	1471	1998	-527	1298	8.65
2010	155	1923	1560	2078	-518	1405	9.93
2011	173	1900	1610	2073	-463	1432	10.74
2012	165	2000	1677	2165	488	1512	9.83

المصدر: سالم عبد الحسن ، امير سهيل عبد الله ، العجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الإستراتيجية في العراق للمدة(2000-2012 ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 1 ، 2016 ،ص137.

يتبين من الجدول اعلاه تبايناً كبيراً في كافة فقرات محصول الرز من الانتاج ومتوسط الاكتفاء والفجوة والعجز، ونلحظ تدني مستويات الانتاج والاكتفاء الذاتي بسبب تراجع كميات المياه لنهري دجلة والفرات بسبب انخفاض الامطار والمشاريع المائية التركية على منابع هذين النهرين ادى الى هذه النتائج .

بينما محصول الشعير فقد حقق نسب اكتفاء مئة بالمائة وكما يبينه الجدول الآتي :

حجم الفجوة والعجز والاكتفاء لمحلول الشعير

السنة	الانتاج/الف طن	الاسترادات/ الف طن	الطلب/الف طن	العرض/الف طن	الفجوة/ الف طن	العجز/ الف طن	نسبة الاكتفاء%
2000	193	0	193	193	0	0	100
2001	712	0	712	712	0	0	100
2002	833	0	833	833	0	0	100
2003	860	0	860	860	0	0	100
2004	805	0	805	805	0	0	100
2005	754	0	754	754	0	0	100
2006	919	0	919	919	0	0	100
2007	748	0	748	748	0	0	100
2008	403	0	403	403	0	0	100

2009	501	0	501	501	0	0	100
2010	1137	0	1137	1137	0	0	100
2011	861	0	861	861	0	0	100
2012	1091	0	1091	1091	0	0	100

المصدر: سالم عبد الحسن ، امير سهيل عبد الله ، العجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الإستراتيجية في العراق للمدة(2000–2012 ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 1 ، 2016 ،ص138.

يعود سبب نسبة الاكتفاء لمحصول الشعير وانعدام الفجوة والعجز الى الاسباب الآتية : [1].

1. ارتفاع كميات الانتاج .
2. وجود البدائل العلفية (مثل الاعلاف الخضراء).
3. تجهيز مربي الاغنام بمحصول التمر كأعلاف بسعر مدعوم قيمته (75000) دينار للطن الواحد .

بعض مؤشرات القطاع الزراعي في العراق

السنة	GDP بالأسعار الجارية (مليون دينار)	قيمة الناتج في القطاع الزراعي (مليون دينار)	مساهمة الزراعة في GDP	المساحة المزروعة (إلف دونم) (1)
2004	**41607.8**	**4521**	10.9	**13643**
2005	**43438.8**	**5939.6**	13.7	**14701**
2006	**47851.4**	**6195.9**	12.9	**14059**
2007	**48510.6**	**4479.7**	9.2	**14249**
2008	**51716.6**	**3889**	7.5	**14237**
2009	**54721.2**	**4020.7**	7.3	**10517**
2010	**57751.6**	**4063.7**	7.0	**12043**
2011	**63650.4**	**4739.7**	7.4	**13023**
2012	**71680.8**	**4941.4**	6.9	**12746**
2013	**75685.8**	**5017.8**	6.6	**14055**
2014	**72736.2**	**5036.2**	6.9	**15526**
2015	**70990.3**	**4835.3**	6.8	**6255**

المصادر:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، للسنوات مختلفة.
- وزارة الزراعة، دائرة التخطيط والمتابعة، قسم الإحصاء الزراعي، بيانات إحصائية سنوية للنشاط الزراعي لسنوات مختلفة.

يتضح من الجدول (5)، إن العراق لازال دون مستوى الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمحاصيل الإستراتيجية (الحنطة، الرز) والبقوليات والفواكه، وأيضاً بالنسبة للإنتاج الحيواني (اللحوم الحمراء، واللحوم البيضاء، والأسماك، وبيض المائدة)، وأنّ الانخفاض الحاصل في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، قد انعكس بصورة واضحة على عدم قدرة القطاع الزراعي لسد حاجات السكان من الغذاء، مما يتطلب تطبيق سياسات اقتصادية صحيحة وتوفير المزيد من مستلزمات الإنتاج الزراعي الحديثة وتطويع التقدم العلمي لخدمة تطوير الإنتاج وتحسينه، ورفع مستوى الاكتفاء الذاتي، وإن الحصول على الاكتفاء الذاتي على الأقل في المنتجات الزراعية أمر غاية في الأهمية فهو يساعد على تحقيق الأمن الغذائي وهو أمر ضروري لتفادي إي متغير سواء أكان خارجياً أم داخلياً

[1] سالم عبد الحسن ، امير سهيل عبد الله ، العجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الإستراتيجية في العراق للمدة(2000-2012) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 1 ، 2016 ، ص137.

معدل الاكتفاء الذاتي لبعض المحاصيل في العراق للإنتاج النباتي

للمدة (2004-2014)

المحاصيل	نسبة الاكتفاء الذاتي
الحنطة	%70
الرز	%48

المصادر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، للسنوات مختلفة.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، لسنوات مختلفة.
- **تم الاحتساب على وفق للعادلة الاتية** ((نسبة الاكتفاء الذاتي = $\frac{\text{الانتاج المحلي}}{\text{الاستهلاك المتاح}}$ * 100))

((الاستهلاك المتاح= الانتاج المحلي+ صافي التجارة الخارجية(الصادرات- الاستيرادات)))

يتضح أن هناك ***تحدي*** كبير يتمثل في العجز الكبير في تامين الأمن الغذائي إذ لا يزال إنتاج دون مستوى الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمحاصيل الإستراتيجية (الحنطة، الرز) وأيضاً بالنسبة للإنتاج الحيواني.

فضلاً عن اعتماد العراق على الأسواق الخارجية في توريد معظم مدخلات الإنتاج من مكننة زراعية ومبيدات وأسمدة وبذور محسنة ويتعذر الحصول عليها لاعتبارات مالية وفنية وارتفاع أسعارها، فضلاً عن إحجام الشركات العالمية على تصديرها للعراق تحت مبدأ حماية حقوق الملكية الفكرية فضلاً عن ضعف القدرات التنافسية للمحاصيل الزراعية في الأسواق المحلية مقابل السلع الزراعية المستوردة، إذ تمتاز اغلب السلع الزراعية الوطنية بارتفاع أسعارها نتيجة لارتفاع تكاليف إنتاجها ورداءة الجودة. [1]

يضاف الى ذلك تحدي محدودية التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي قياساً بحجم التحديات التي يواجهها، فعلى سبيل المثال شكلت التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي (1.9%)من إجمالي النفقات عام 2013.[2]

سابعاً: المبادرة الزراعية في العراق

انبثقت المبادرة الزراعية مطلع عام 2008 بتوجيه من رئاسة الوزراء للنهوض بواقع القطاع الزراعي، وخارطة طريق هذه المبادرة تفيد بأنها شاملة لكل مفاصل هذا القطاع وتعمل ضمن سقفا زمنيا لمده (10) سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي بالمحاصيل الاستراتيجية الزراعية .

الاهداف-:

تتضمن المبادرة مجموعة من الاهداف التي يمكن الاشارة اليها في البنود التالية:

أ. تزويد المزارعين في العراق بالبذور المحسنة والاسمدة والمبيدات.

---

[1] بلاسم جميل خلف، واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 6 العدد 15، 2011, ص8.

[2] قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2013، جريد الوقائع العراقية، العدد(4272) ، ص5.

ب. ضمان شراء انتاجهم (المزراعين) من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية بأسعال السوق وتحديد حصص الاستيراد والتصدير بما يحقق استقرار الاسعار ويخدم الانتاج الزراعي في العراق.

ت. تهدف المبادرة الزراعية الى تحريك عجلة الاقتصاد العراقي وخفض نسبة البطالة .

تتضمن المبادرة فتح صندق خاص لمنح القروض الصغيرة (الميسرة) لتشجيع على اقامة مشاريع انتاجية ذات المنحى الزراعية[1].

جدول يبين آليه منح قروض هذا الصندوق لصغار المزارعين

نوع القرض	صرف واستيراد القرض
حنطة + شعير	يصرف بدفعتين ويسترد بمدة لاتزيد عن سنة
الشلب	يصرف بدفعتين ويسترد بمدة لاتزيد عن سنة

المصدر: وزارة المالية /المصرف الزراعي

ركز الصندوق على تقديم القروض لزراعة المحاصيل الستراتيجية مثل الحنطة والشعير والقطن الى جانب المحاصيل النباتية الصيفية والشتوية وقد تضمن القرض صرف مبالغه بدفعات وبمدة استرداد لا تقل عن سنة.

وتشير منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ان الاندماج للدول النامية التي لايتحقق لديها الامن الغذائي ستتضرر عند دخولها منظمة التجارة العالمية لان ذلك سيترتب عليه تحرير التجارة الدولية، ومن ثم ذلك لايخدم الا كبار المزارعين الأكثر توجهاً الى التصدير وتهميش صغار المزارعين وخلق حالات من البطاله والفقر، وهذا الامر يلحق الضرر بالعراق ممثلاً بشركة تجارة الحبوب اذا ما قرر الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.[2]

من كل ما سبق يمكن القول ان التغيرأت التي تطرأ على البيئة العالمية لتجارة المنتجات الزراعية بما في ذلك التغيرات المترتبة على اتفاقية الزراعية التي عقدتها منظمة التجارة العالمية، تفرض تحديات خاصة للدول النامية، فعلى الرغم من أنها تخلق فرصاً أمام جميع الدول للاستفادة من النظام التجاري القائم على مزيد من المنافسة والانصاف، فإن بعض السمات الخاصة لاقتصاديات الدول النامية قد تقيد من قدرتها على الاستفادة من تلك الفرص.

فاقتصاديات الدول النامية تعد كثيفة العمالة وتتسم بندرة نسبية في رأس المال، ومن ثم فأن منافسة الورادات للمنتجات الزراعية وبالاخص الحبوب يؤدي الى انخفاض الاسعار المحلية للحبوب لان السلع المستوردة تكون رخيصة فيبدأ المنتجون المحليون بتقليص انتاجهم واعادة توجيه رؤوس اموالهم الى أنشطة اخرى .[3]

---

[1] وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح، بغداد، 2014، ص17 .

[2] منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الاغذية والزراعة ، التجارة الزراعية والفقر، 2005 ،ص3.

[1] أمينة حلمي، تحرير التجارة الدولية والتخفيف من حدة الفقر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة ، 2008 ،ص 10 .

لقد أقرت اتفاقية الجات الخاصة بتحرير التجارة تجارة المنتجات الزراعية الغاء الدعم المقدم للمزارعين واعانات التصدير التي تمنحها الدول لقطاعها الانتاجي مما يؤثر سلباً على الانتاج الزراعي للدول النامية ومن ثم عدم قدرته على المنافسة العالمية، ومن ثم تقلص قدرتها على تصميم سياستها التنموية والتي من بينها تنمية القطاع الزراعي وتتوقع اغلب الدراسات ان التحرير التجاري يسبب ارتفاعاً في الاسعار العالمية للمنتجات الغذائية، وتتراوح هذه الزيادة خلال السنوات العشر الاولى من التحرير التجاري ما بين 1%-8% مع تركيز الزيادات في المدى 3%-8% وهذه الزيادة المتوقعة في اسعار السلع الغذائية تأتي من ناحيتين:[1]

- انخفاض الدعم الزراعي ومن ثم حصول المزارعين على اسعار اقل، يؤدي الى انخفاض المعروض من المنتجات الزراعية والغذائية وبالتالي ارتفاع اسعارها.
- ان انخفاض التعريفات الكمركية على المنتجات الزراعية الذي قد يخفض من اسعارها المحلية.

ثامناً : احتكار الشركات العالمية لانتاج وتجارة الحبوب في العالم

ان العالم يعيش في احتكارات زراعية يقابلها تدهور في التنمية الزراعية العراقية ، مما يشكل تهديدا حقيقيا للأمن الغذائي، ما لم يسبقه برنامج زراعي للاكتفاء الذاتي والعراق سيكون بحاجة الى ثورة خضراء على غرار ما قامت به المكسيك والكثير من بلدان اميركا اللاتينية، خصوصا ان هنالك ما بين 3 الى 6 شركات احتكارية كبرى في العالم تسيطر على 80 – 90% من تجارة المحاصيل الزراعية والتحكم بالأسعار والكميات مثل الحنطة والسكر والشاي والقهوة والقطن والجوت وغيرها من المنتجات، في وقت مازالت تهيمن عشر شركات متعددة الجنسيات على ثلث انتاج البذور والمبيدات وتجارتها في العالم[2]، وتؤدي الشركات المتعددة الجنسيات دوراً رئيسياً في تجارة الحبوب في العالم حيث تستحوذ تلك الشركات على نحو 50% من الانتاج الزراعي والغذائي في العالم وعلى ما يربو عن ثلثي رقم المبيعات العامة في السوق العالمية وهي بذلك تتحكم باسعار الحبوب ومخرجتها في آن واحد[3].

إن من الضروري أن نشير الى أن المنتجات الزراعية ظلت بعيدة عن صيرورة العولمة ومبادئ الجات الى ان جاءت جولة الاورغواي حيث تم ادراج المنتجات الزراعية ضمن أحكام المنظمة العالمية للتجارة من خلال اتفاق الزراعة والذي يمثل منعطفاً هاماً على صعيد تحرير التجارة الدولية بشكل عام، وتجارة المنتجات الغذائية بشكل خاص.

وقد أدى استبعاد القطاع الزراعي من تطبيق مبادئ وأحكام ألكات الى تشوهات في التجارة الدولية للسلع الزراعية حيث قامت الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي بفرض تعريفات كمركية وغير كمركية على وارداتها من السلع الزراعية، كماقامت بتقديم دعم للمنتجين الزراعيين، ودعم صادراتها من السلع الزراعية لتتمكن من النفاذ الى الاسواق الاجنبية على الرغم من عدم تمتعها بأي ميزة نسبية ونتيجة لذلك احتلت مكاناً بارزاً

---

[2] ابراهيم العيسوي، الغات واخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 2001 ، ص120.

[3] شذى خليل، مصدر سابق .

[4] منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة حالة انعدام الامن الغذائي في العالم 2002 ، روما ، ص23.

في المفاوضات التجارية منذ بداية جولة ألأورغواي وحتى نهاية الجولة، وأخيراً تمّ التوصل إلى الأحكام الأساسية لاتفاقية التجارة في السلع الزراعية وتضمنت الآتي-:

أولا -: النفاذ إلى الأسواق : تشكل اتفاقية الزراعة خطوة متقدمة لتحرير القطاع الزراعي من الدعم والحمايةولا سيما في الدول الصناعية المتقدمة التي تمادت في تقديم الدعم والحماية الى منتجي ومصدري السلع الزراعية وينص الاتفاق على-: [1]

أ . تحويل جميع القيود غير الكمركية (حصص الاستيراد، الرسوم على الواردات، تراخيص الاستيراد)، الى قيود تعريفية.

ب . تخفيض التعريفات الكمركية على الواردات من المنتجات الزراعية، وتبلغ نسبة التخفيض (36%) في الدول المتقدمة وش(24%) بالنسبة للدول النامية، ويتم انجازهذا التخفيض خلال ستة سنوات في الدول المتقدمة، وخلال عشر سنوات في الدول النامية.

تاسعاً : أبرز تحديات الانضمام السريع لمنظمة التجارة العالمية :

في حالة انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وما يترتب على ذلك من الالتزام بمبادئ وأحكام اتفاقية السلع الزراعية التي تتضمن الغاء الدعم للمنتجين الزراعيين والمصدرين فضلاً عن تحويل جميع القيود وغير الكمية إلى قيود كمية، ومن ثم الإلغاء التدريجي للرسوم الكمركية، كل ذلك سيترك آثارا ايجابية وسلبية في الاقتصاد على مدى قدرة الحكومة العراقية في تأهيل وتطوير هذا القطاع، وزيادة القدرة التنافسية في السوق الدولية. ويمكن حصر أهم التحديات في النقاط الآتية-:

1. تحديات في مجال تجارة الحبوب والامن الغذائي

أخذت فكرة التكتلات الاقتصادية مداها الواسع بالوقت الحاضر وبخاصة في مجال تطبيق منطقة التجارة الحرة والسوق الاوربية المشتركة وغيرها من التكتلات او الاتفاقات الاقتصادية العالمية في ظل منظمة التجارة العالمية والتي فسحت المجال امام الدول المتقدمة في الهيمنه بصورة مباشرة على اقتصاديات الدول الاقل قدرة في التطور ومواكبة التكنلوجيا المتحققة في مجال الانتاج الزراعي . وبالتالي اصبحت اقل قدرة على تحقيق الامن الغذائي لانها اصبحت مستوردة اكثر مما هي منتجة. [2]

وقد تدهور الأمن الغذائي الكلي في العراق خلال النصف الأول من التسعينات، فبعد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق دخل العراق في أزمة غذاء نتيجة محدودية عرض الغذاء وتوقف الواردات من المواد الغذائية. مع ذلك فقد أدى الإنتاج الزراعي المحلي دورا مهما في تعزيز الأمن الغذائي ودرء المجاعة، فازدادت مساحة الأراضي المزروعة منتصف التسعينات بنسبة تصل الى% 8 ، وبعد عام 1996 أعيد الاعتماد على الاستيراد مرة أخرى في

---

[1] ألويس عبوش يونو، شهاب احمد إسماعيل، آثار انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, السنة التاسعة –العدد الثلاثون/2011 ،ص3 .

[1] وزارة التخطيط العراقية ، برامج الاغذية العالمية ، الامن الغذائي وظروف المعيشة والتحولات الاجتماعية في العراق ، 2012.

ظل تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء الذي مول خلال السنوات التالية جميع مفردات نظام البطاقة التموينيةفي ظل تراجع أداء القطاع الزراعي بعد عام 2003 تراجعت صادرات السلع الزراعية وارتفعت الواردات منها، وبخاصة الحبوب .ومع ارتفاع معدلات النمو السكاني الذي يقدر بحوالي 3 % حاليا، والانخفاض في النمو الزراعي فقد بقيت معدلات استهلاك الغذاء مرتفعة وفي ظل الانفتاح الاقتصادي غير المنضبط بعد احتلال العراق عام 2003 غزت السوق المحلية أنواع مختلفة من المنتجات الغذائية وبات السوق العراقي يستقبل أغلب احتياجاته الغذائية من دول الجوار، حيث يعتمد العراق بشكل متزايد على الصادرات النفطية في ميزان المدفوعات، فضلاً عن أنه المصدر الوحيد للعملة الأجنبية الداخلة للبلد، وتمويل الموازنة العامة للدولة. وعليه يعتمد البلد في تمويل وارداته الغذائية على الصادرات النفطية. لذا يقف العراق بين أكثر البلدان اعتمادا على استيراد الغذاء وأدى تبدل أنماط الاستهلاك ورفع العقوبات الاقتصادية إلىزيادة الطلب على الواردات إذ زاد الطلب على عدد كبير من الأغذية والمنتجات الزراعية التي لا تتوافر لها بدائل محلية أو أن الظروف الطبيعية لا تسمح بإنتاجها، أو بسبب الاثنين معًا . وهذا ما قد يؤدي الى تحقق الحرمان الغذائي للعديد من المواطنين، حيث يمكن تعريف الحرمان الغذائي بأنه "قياس نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى المقبول من الاحتياجات للطاقة الغذائية[1]"

2. تحديات في مجال التجارة الخارجية:

أ . تحديات في أسعار سلع الإستيرادات الزراعية-: تشير معظم الدراسات إلى الإرتفاع في الأسعار العالمية للسلع الزراعية نتيجة لتخفيض الدعم الذي كانت تقدمها الدول المتقدمة للإنتاج الزراعي والصادرات الذي بلغت (300) مليار دولار في منظمة التعاون الاقتصادي والتمنية، وكما تشير الدراسة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي انه من المتوقع ان ترتفع أسعار جميع المنتجات الزراعية بأستثناء القليل منها التي من الممكن أن تشهد انخفاضاً في اسعارها كالارز وهذا الارتفاع في الاسعار يعزى الى انخفاض الدعم الزراعي ومن ثم حصول المزراعيين على اسعار أقل مما يؤدي الى انخفاض المعروض من المنتجات الزراعية وارتفاع أسعارها، وتؤكد دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية أن التخلص من إجراءات الحماية للقطاع الزراعي في الدول المتقدمة سوف يؤدي إلى انخفاض المعروض من السلع الزراعية ومنها الحبوب، السكر، الألبان، اللحوم يتوقع أن يرتفع، أما بالنسبة لسعر الرز فأنه يتوقع أن يرتفع بدرجة اقل من باقي أسعار الحبوب،وتعكس هذه الآهمية المحدودة للدول المتقدمة في سوق الرز العالمي[2] .

ويلحظ ان العراق يعد من الدول المستوردة الصافية لمعظم السلع الزراعية والعراق غير قادر على تلبية الاحتياجات المحلية و تحقيق الاكتفاء الذاتي على الآقل في الآمد القصير بسبب تدهور القطاع الزراعي، وبالتالي فأن من المتوقع أن تستمر الاستيرادات من السلع الزراعية نتيجة لتخفيض الدعم المحلي للمنتجين الزراعيين والصادرات في

---

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية -المجلد رقم (30) ، الخرطوم، 2010، ص11 .

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد الثمانينات ، الخرطوم، 1994، ص241.

الدول المتقدمة، فضلاً عن الانخفاض المتوقع في إنتاج السلع الرئيسة في الدول الصناعية المتقدمة بسبب انخفاض معدلات الحماية، فمن المتوقع أن ترتفع الاسعار العالمية للمنتجات الزراعية مما يلحق أضراراً كبيرة بالمستهلك الحلي في العراق، ان الغاء الدعم الزراعي في الدول المتقدمة وما يترتب على ذلك من ارتفاع في الاسعار العالمية للمنتجات الزراعية يؤدي بالنتيجة الى زيادة في النفقات على استيرادات السلع الزراعية مما يحمل الميزانية عبئاً اضافياًخاصة وان الطلب على هذه السلع غير مرن في ظل محدودية الإنتاج المحلي من السلع الزراعية، وينعكس هذا الوضع بالدرجة بالاساس على القدرة الشرائية لمحدودي الدخل[1].

ب . تحديات في مجال الصادرات والنفاذ إلى الأسواق-: يؤدي إلغاء القيود الكمركية على المنتجات الزراعية وتحويلها الى تعريفات مكافئة الى فتح الاسواق العالمية امام الصادرات العراقية من المنتجات الزراعية التي يتمتع العراق بميزة نسبية في انتاجه، التي كانت تخضع لقيود غير تعريفية شديدة قد تصل الى حد خطر الاستيراد وبموجب اتفاقية التجارة في السلع الزراعيةسوف تنخفض بنسبة(39%) على الحبوب، ويتوقف اثر هذه التخفيضات على الصادرات العراقية من السلع الزراعية على مدى تطور الانتاجية وزيادة القدرة التنافسية، وكذلك على مدى الاصلاحات في مجال السياسة الزراعية وتنمية الصادرات، مع ملاحظة انه بفرض تخفيض القيودامام الصادرات الزراعية العراقية فان هذا التخفيض سوف في الوقت ذاته الى زيادة مصادر المنافسة بأزالة نفس القيود امام الواردات الزراعية المشابهة من دول اخرى قد تكون اكثر تنافسية في مجال هذه هذه الصادرات من العراق، فضلاً عن المشكلة التي تواجه الصادرات العراقية من السلع الزراعية أن معظم المنتجات الزراعية المنتجة لاتسد الاحتياجات المحلية، حيث انه يعاني من عجز مزمن في الميزان التجاري الزراعي، الامر الذي يتطلب وضع سياسة زراعية فعالة قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.[2].

3. **تحديات في القدرة التنافسية للمصنوعات من خلال مقارنة السلع المحلية لمثيلاتها الدولية :** اذ ما تزال المنتجات العراقية تتميز بانخفاض كفاءتها وارتفاع اسعارها وبعيدة عن تطبيق انظمة ادارة الجودة ما يعرف(ISO)، فضلاً عن مدى عمق تحرير التجارة واهمية الصناعة بالنسبة الى الاقتصاد العراقين، فالعراق يعاني من تخلف كبير في قطاعاته الاقتصادية وبشكل خاص في القطاعين الصناعي والزراعي، فضلاً عن نمط التصنيع المعتمد (احلال واردات– تصنيع للتصدير) حيث اعتمد العراق في فترة ما قبل عام2003 على ستراتيجية تعويض الواردات وراء حماية كمركية عالية وسيطرة للدولة على قطاع التجارة الخارجية .[3]

فضلاً عن ما ورد من تحديات تبرز تحديات اخرى في القطاع الزراعي العراقي .

---

[2] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، بغداد، ٢٠٠٥، ص٢.

[3] ألويس عبوش يونو، شهاب احمد إسماعيل، مصدر سابق، ص3 .

[1] دخول العراق الى منظمة التجارة العالمية (WTO) ، المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي، 2009 ، ص2 .

أ- يكرس تخلف القطاع الزراعي العراقي أمام إغراق السلع الغذائية للاسواق العالمية، وبالتالي تٌحول العراق إلى بلد مستورد لمفردات الامن الغذائي والوطني والمحاصيل الاساسية، أي ان تحرير أسعار السلع الزراعية سيجسد تراجع الانتاج المحلي أمام التدفق الاجنبي .

ب- القضاء نهائيا على ما تبقى من دعم الدولة لعملية الانتاج الزراعي في توفير الاسمدة والبذور والخدمات الزراعية، وأحد الشروط والاملاءات التي تسبق الانضمام مما يؤدي إلى إرتفاع كلفة الانتاج الزراعي للمحاصيل الاستراتيجية .

ت- سيتأثر العراق سلبياً بالارتفاعات المتوقعة على أسعار المواد الغذائية والعالمية .

ث- ضعف الامكانيات المحلية في تطبيق الاجراءات التي تشترطها المنظمة لغرض الاستفادة منها محلياً .

ج- تضييق وتحجيم الانتاج المحلي للصناعة والزراعة سيكون سببا مباشراً لتفشي البطالة في الريف والمدن . [1]

ح- في حالة الانضمام الى منظمة التجارة العالمية سيعاني العراق من المزيد من الانكشاف الاقتصادي مع الانخفاض المستمر في الاحتياطي للحبوب وبالأخص من القمح والذي سيؤدي ايضاً الى ارتفاع كبير في اسعار المحصول عالمياً، والذي سيستنزف اموالاً طائلة من الميزانية العراقية اذا ما علمنا ان نسبة كبيرة من انتاج القمح تقع في الدول المتقدمة وان قسماً منها يحتكر سوق القمح، مما انه سيتخذ كسلاح للضغط السياسي على الدول النامية ومنها العراق لتحقيق اهداف معينة .[2]

عاشراً : تجارة الحبوب في العراق " تحت المجهر"

وبقدر تعلق الامر بالعراق فقد كان يحظى باهمية كبيرة بين الدول المنتجة للقمح في العالم، وبحسب تقرير F.A.O فاو (منظمة الاغذية والزراعية العالمية) فأن العراق كان يحتل المرتبة الثانية عشر عالميا خلال الفترة 1968-1972 من بين الدول المنتجه للحبوب من حيث المساحة المزروعة بالقمح والشعير، والمرتبة الرابعة عشر من حيث كميات الانتاج للقمح والشعير، والمرتبة الاولى عربيا، حيث بلغ انتاجه السنوي خلال تلك الفترة 1461 الف طن وبالتالي فانه يفوق الضعف لحاجته الفعلية من الاستهلاك البشري . ولكن وعلى العكس مما كان الرغم من امتلاكه مقومات الانتاج اللازمة والمتمثلة اصلا بوفرة المياه والتربة الصالحة للزراعة والخبرة الزراعية . [3]

الاقتصاد العراقي شأنه شأن العديد من الاقتصادات النامية وبضمنها العربية تعاني من ارتفاع درجة انكشافه[*]، الامر الذي يعني ان الاقتصاد القومي يعتمد في الكثير من مقوماته على انتاج الاقتصاد الدولي الواضح فان العراق سيضطر الى استيراد احتياجاته من القمح من خارج البلد وتحديدا من الدول التي تهيمن على انتاج القمح في العالم وهي امريكا واستراليا وكندا . مما يعني انه سيستخدم هذا السلاح من قبل هذه الدول لتنفيذ أجندات

---

[2] مكي محمد ردام، ماذا يعني انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية (WTO)، 2007 ، متوافر على النت (www.iraqism.com).

[3] محمد حسن رشم ، مصدر سابق، ص144 .

[1] محمد حسن رشم ، المصدر نفسه.

[*] تعني درجة الانكشاف مدى اعتماد القتصاد القومي على القطاع الخارجي ، اي مدى تبعية الاقتصاد الى العالم الخارجي .

وأرادات جديدة على الدول النامية عموما والعراق خصوصا . وهنالك شواهد تأريخية في هذا المجال استخدمته امريكا ضد دول العالم وتحديدا كما حصل مع الاتحاد السوفيتي سابقا ومنطلقة من استراتيجية هادفة الى استغلال الشعوب وتحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية، وبالتالي فان العراق مهدد بامنه الغذائي حاليا ومستقبلا في ظل تدهور عمليات الانتاج المحلي وعدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي والعودة الى سابق عهده، في وقت يحتاج فيه العراق الى ما حجمه 6 ملايين طن من الحنطة سنوياً، على وفق دراسة أعدت مؤخراً ، اشار المجلس الى ان العراق يحتاج الى استيراد 3.4 مليون طن من الحنطة لتلبية حاجته.[1]

إلاّ أن الكميات المسوقة من محصول الحنطة المحلية بأنواعها في محافظات البلاد، للعام 2015 الحالي، بلغت مليونين و416 ألفاً و767 طناً، بحسب بيان للشركة العامة لتجارة الحبوب، في التاسع من حزيران الجاري، وكانت التوقعات أشارت الى انتاج قد يصل في ذروته الى نحو 3.5 ملايين طن من المحصول في موسم 2015 . 2016، بحساب انتاج محافظة نينوى الواقعة تحت سيطرة تنظيم داعش الارهابي.

فضلاً عن قيام وزارة الزراعة بالتفاوض مع الشركات الرصينة او وكلائها الحصريين لشراء مادة سماد اليوريا دعماً للمزارعين وتوزيع تلك المواد خلال الفترة المحددة لها، وكانت الشركة العامة لتجارة الحبوب توقعت ان يبلغ انتاج العراق من الحنطة للموسم 2014 بحدود 3.5 مليون طن، وفيما اكدت حاجة العراق الى استيراد مليون طن من الحنطة لغرض خلطها مع المنتج المحلي لتحسين نوعيته. [2]

يذكر أن الجهاز المركزي للاحصاء أعلن في تقريره الصادر في 2014، أن «انتاج الموسم الشتوي 2014 قدر بـ 5.055 ملايين طن بزيادة بلغت نسبته ا 21.0 % عن انتاج 2013 حيث بلغ نحو 4.178 ملايين طن، احتلت محافظة نينوى المركز الأول من حيث الإنتاج والذي قدر بنحو مليون طن و349 الف بنسبة 26.7% من مجموع إنتاج البلاد، تليها محافظة واسط والذي قدر إنتاجها 658 ألف طن بنسبة 13.0% من مجموع الإنتاج، ومحافظة كركوك التي قدر إنتاجها 602 ألف طن بنسبة 11.9 %، فيما شكلت بقية المحافظات نسبة مقدارها 48.4 % من مجموع إنتاج العراق عدا اقليم كردستان.

وذكر الجهاز المركزي للاحصاء أن إنتاج الحنطة في الأراضي المروية قدر بـ 3779 ألف طن بنسبة 74.8% في حين قدر إنتاج الحنطة في الأراضي الديمية 1276 الف طن بنسبة 25.2 %.

وأظهر الجهاز المركزي أن «المساحة المزروعة بمحصول الحنطة وقدرت بـ 8528 ألف دونم للموسم الشتوي 2014 بزيادة، فيما بلغت نسبتها 15.6% عما كانت عليها في 2013 والتي كانت 7376 ألف دونم، كما قدرت المساحة المحصودة لموسم 2014 نحو 8438 ألف دونم بنسبة 98.9% من إجمالي المساحة المزروعة بالمحصول».[3]

---

[2] تقرير مجلس الحبوب الدولي، متوافر على موقع الانترنت : International Grains Council، https://www.igc.int/ .

[3] تقرير مجلس الحبوب الدولي، متوافر على موقع الانترنت : International Grains Council، https://www.igc.int/ .

[1] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، تقرير عام 2014 متوافر على موقع الانترنت، cosit.gov.iq/ar.

وتشير بدورها شركة تجارة الحبوب، ان العراق ما يزال بحاجة الى استيراد الحنطة ليتم خلطها مع المنتج المحلي لتحسين نوعيته، لأن الخبز الذي اعتاد العراقيون على تحضيره يحتاج الى درجة عالية من مادة الغلوتين اللزجة وهو ما تفتقده الحنطة العراقية لكونها تحتوي على نسب واطئة من تلك المادة. [1]

الاستنتاجات والتوصيات

1) تنشيط القطاع الزراعي والسعي الى تأسيس شركات زراعية تتولى الإنتاج الزراعي، الذي يكون نواة للتصدير ولاسيما لمنطقة الخليج، وفي هذا لدى العراق إمكانات كبيرة في المنافسة، ناهيك عن الرغبة في استهلاك المنتجات الزراعية العراقية، بشرط استيفائها لمتطلبات التصدير التي تعتمدها الدول المجاورة .
2) تشكيل لجنة من وزارة التخطيط والتجارة والصناعة والزراعة، لتحديد أي من السلع العراقية يمكن النهوض بها وتطبيق معايير الجودة العالمية (ISO) عليها كيما تكون صالحة للمنافسة العالمية .
3) أن ملف الزراعة في اتفاقيات (WTO) من اكثر ملفات تحرير التجارة الدولية تعقيدا بسبب حساسية مكونات الملف الزراعي (النفاذ الى الأسواق ، والدعم المحلي ، ودعم الصادرات)التي تسبب فى عدم حصول توافق بين الدول الأعضاء حول تطبيق العديد من البنود الخاصة بتحريرالتجارة الزراعية مما يدفع الى أجراء مفاوضات مكثفة ومستمرة أستمرت حتى عام 2005 لأحداث تعديلات أساسية على اتفاق الزراعة الذي تم التوصل الية في جولة الاورغواي لم تسفر عن أحداث تغيرات جوهرية حول اغلب بنود مكونات الاتفاقية الرئيسية أعلاه.
4) أن لتحرير التجارة الزراعية في ظل (WTO) اثار أكثر سلبية وتعقيداً خلال الأمد القصير والمتوسط على الاقتصاديات الزراعية للدول النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص بسبب جمود الانتاج الزراعي فيها من جهة وعدم القابلية على المنافسة الدولية من جهة أخرى اذ ان الغاء أو تخفيض الدعم والحماية وتحرير الأسعار يتطلب شروطا أساسية هو وفرة الانتاج وجودته ووجود فوائض تصديرية مناسبة وهذا ما لا تتمتع به أغلب الدول النامية ولا سيما الدول العربية ومنها العراق.
5) دعم الجهود المبذولة نحو تعظم الفائدة من الموارد الزراعية المتاحة بالاعتماد على الإمكانات الذاتية من ناحية والسعي للحصول على التقانة الزراعية المتطورة وأستخدمها في الزراعة من ناحية أخرى لتطوير الانتاج المحلي كما ونوعا وخفض كلفة .
6) لايمكن تحقيق اكتفاء ذاتي على المستوى القطري مهما بلغت قوة البلد الاقتصادية والسياسية ولكن ممكن ان يتحقق في إطار مجموعة من الدول مرتبطة في اطار معين وفي شكل من أشكال التكتلات الاقتصادية بهدف تلبية الاحتياجات الغذائية لسكانها وتجنباً لضغوطات قد يفرضها العالم الخارجي في وقت اصبح الغذاء يستعمل كسلاح سياسي، وقد نجحت كثير من الدول في تحقيق نسب عالية من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاستراتيجية ما يبعدها عن خطر الوقوع في مصيدة التعبية الغذائية، وتبقى مسألة تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي او الاستقلال الغذائي تشكل قلب المعركة التي تواجهها الدول النامية والعراق بالدرجة الاساس.

---

[2] الشركة العامة لتجارة الحبوب، متوافر على موقع الشركة الالكتروني، www.mot.gov.iq/index .

7) اجمالي الصادرات العراقية تعتمد على الصادرات من النفط بنحو 99% والتي لاتستفيد من أية مزايا يتيحها لها الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة .

8) ضرورة ايلاء المجال الزراعي في محاصيل الحبوب الاهتمام الكافي كي يتم القضاء على العجز الغذائي الذي تعاني منه لا سيما القمح والرز ، فالعراق يملك كل مقومات الاكتفاء الذاتي من مساحة شاسعة صالحة للزراعة وعمالة كبيرة في هذا القطاع والموارد المالية .

9) وانطلاقا من ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي، لابد على الدول النامية ومنها العراق أن تجد الآلية المناسبة للتعامل مع المنظمة العالمية للتجارة بشكل يحقق لها الفائدة التي توفرها الاتفاقيات التي تتضمنها المنظمة والفرص التي تعطيها للاستثمار الأجنبي، إضافة إلى فتح المجال أمام الصاد ا رت السلعية والخدمية للدخول إلى الأسواق العالمية.

10) مسألة الانضمام من المسائل الهامة ذات الآثار المحتملة على كافة القطاعات دون استثناء، ومن ثم يجب أن لا تكون حبيسة أروقة الحكومة أو الرئاسة، فالأمر يتعلق بمستقبل البلاد بل أكثر من ذلك بسيادتها، وعليه فإن انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية لن يتحقق دون مراجعة عميقة وجذرية للسياسية الاقتصادية المتبعة للخروج بخلاصة حول ما قد يتقرر في هذه المسألة فالانضمام عملية ليست باليسيرة، بل تتمخض عنها تنازلات والتزامات تغير النظام التجاري للبلد المرشح للعضوية. .

11) يجب أن تستحدث في وزارة التجارة دائرة خاصة(دائرة دعم الصادرات)، مهمتها الترويج والبحث عن الأسواق التي يمكن للصادرات العراقية مستقبلاً من التواجد بفاعلية فيها، وان تضطلع الملحقيات في وزارة التجارة بدورها في خدمة الاقتصاد العراقي كونها تشبه المجسات في الدول الأخرى .

12) لا يمكن بأي حال بأي حال من الأحوال رفض الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، والى الأبد ذلك لان الموجه العالمية تسير في هذا الاتجاه، كما أن البقاء خارج السرب ليس صحيحاً، ولكن لكل دولة مبرراتها وأوضاعها والتحديات التي تواجهها، كما أن منافع الانضمام متفاوتة مابين هذه الدولة وتلك وكذا الحال للخسائر التي تختلف وطأتها من اقتصاد الى أخر، وعلى وفق ذلك ندفع بتوصياتنا، التزاماً وطنياً لمصلحة الاقتصاد العراقي ليس من مصلحة العراق الانضمام الى منظمة التجارة العالمية في هذه الظروف البالغة التعقيد إن الاقتصاد العراقي يعد اقتصاداً مدمراً بكل المقاييس وبدون النفط ما كان ممكناً أن تستدام الحياة فيه.

13) ركز البحث على تأثير المشكلات التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي العراقي في حالة الانضمام الى منظمة التجارة العالمية المتزامن مع تخلف الواقع القطاع الزراعي وعجزه عن تأمين السلع الزراعية .